مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية

The Project of Democratic Transformation and Transition Phases in the Arab Countries

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، هنا، الوثائق الخاصة بالحراك الاحتجاجي في العراق، الذي شهد ارتفاعًا في وتيرة العنف الذي مارسته قوات الأمن العراقية في حق المحتجين، وتقديم رئيس الوزراء العراقي استقالته، في أعقاب طلب المرجعية الدينية الشيعية الأعلى في البلاد من البرلمان سحب الثقة من الحكومة. ونقف، في هذا العدد، عند نشر الوثائق الصادرة في شهرَي تشرين الثاني/ نوفمبر، وكانون الأول/ ديسمبر 2019. على أن نستكمل في الأعداد المقبلة نشر الوثائق اللاحقة.

كلمات مفتاحية: العراق، احتجاجات تشرين 2019، ساحة التحرير.

Keywords: Iraq, Protests of the October Revolution, Tahrir Square.

الوثيقة (1)

بيان معتصمي ساحة التحرير الأول يؤكد مجموعة من المطالب

بيان من ساحة التحرير

يا أبناء شعبنا العراقي الكريم

بدأنا احتجاجنا في اليوم الأول من تشرين الأول بدعوة #نازل_اخذ_حقي .. عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ومنذ اليوم الأول، قدّم أبناء هذا الشعب مئات الشهداء وآلاف الجرحى في سبيل إزاحة هذهِ الصخرة الجاثمة منذ أكثر من ستة عشر عامًا، المتمثلة بزمرة من الفاسدين والقتلة والسارقين لحقوقنا، ومنذ أن أعلنّا عن الاعتصام السلمي في الخامس والعشرين من الشهر الماضي ولغاية يومنا هذا، ونحن نُقتل ونُقمع بقنابلهم ورصاصهم في كل ساعة .. وكل هذهِ الدماء الطاهرة لم تحرك ضمائر مجلس النواب والحكومة والكتل السياسية، الذين تجاهلوا واستخفوا بمطالب المتظاهرين ودمائهم.

أخواتنا العراقيات .. إخواننا العراقيون .. السياسيون يراهنون على نفاد صبرنا وعدم استمرارنا في الاعتصام السلمي، وتمزيق التضامن الشعبي معنا،

فعليه نؤكد للشعب العراقي استمرارنا بالاعتصامات والتظاهرات المليونية حتى تحقيق مطالب المتظاهرين العادلة، المتمثلة بـ:

1. إقالة حكومة القناصين التي تلطخت أيديها بدماء المتظاهرين.
2. حل البرلمان الذي تشكل بفضائح التزوير وشراء الأصوات وحرق الصناديق.
3. تنظيم انتخابات مبكرة بقانون جديد ومنصف، بإشراف القضاء العراقي والأمم المتحدة.
4. تشكيل مفوضية انتخابات مستقلة غير تابعة للأحزاب والمحاصصة السياسية بسقف زمني محدد.

وبخلافهِ، ستكون لنا خطوات تصعيدية أكبر، وقد رأيتم بوادرها في اليومين السابقين، فلا عودة للحياة الطبيعية إلا بعودة الوطن الذي أراده الشهداء.

معتصمو ساحة التحرير...

#انتفاضة_تشرين

#شارك_المنشور

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: صفحة تجمع المهندسين العراقيين الأحرار، فيسبوك، 2019/11/4، شوهد في 2020/11/29، في: https://bit.ly/3o5LVAG

الوثيقة (2)

بيان رئاسة مجلس النواب العراقي يقر بتشكيل لجنة تعديلات دستورية

بسم الله الرحمن الرحيم

في لحظة فارقة من تاريخ العراق، ومرحلة جديدة من صفحات الديمقراطية في صورة إرادة شعبية واعية، وإيمانًا منا بضرورة الاستجابة للمطالب الوطنية الحقة لأبناء شعبنا العراقي، وتماشيًا مع متطلبات التقدم بالبلد والارتقاء بمستوى تلبية الدستور لحاجة الحاضر والمستقبل لأبناء شعبنا العراقي بكل أطيافه وألوانه من أقصى البلد إلى أقصاه، واستنادًا إلى قرار مجلس النواب المرقم (221) في 2019/11/3 الذي نص على تشكيل لجنة مؤقتة من مجلس النواب؛ لغرض إجراء مقترحات التعديلات الدستورية استنادًا للمادة (142) من الدستور؛ عقدت اللجنة النيابية اجتماعها الأول برئاسة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي والنائب الأول حسن الكعبي وقررت الآتي:

1. إشراك لجنة الحكماء التي دعت المرجعية الدينية إلى تشكيلها في مناقشات اللجنة؛ لتقديم الأفكار والمقترحات حول التعديلات الدستورية.
2. إشراك خبراء أساتذة القانون الدستوري في الجامعات العراقية بإعداد الصياغات اللازمة؛ لإجراء التعديلات الدستورية.
3. دعوة منظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات المختصة؛ بغية رفد اللجنة بـالآراء والأفكار والمقترحات حول التعديلات الدستورية.
4. فتح موقع إلكتروني يتم من خلاله استقبال آراء كل شرائح المجتمع العراقي، ومنهم الممثلون عن المتظاهرين حول رؤيتهم في التعديلات الدستورية.
5. الاستعانة بخبرات الأمم المتحدة من خلال بعثتها في العراق.
6. دعوة السلطات القضائية والتنفيذية لإرسال ممثليهم للاستماع إلى وجهات نظرهم بالتعديلات الدستورية.
7. المضي بإنجاز التعديلات وفق التوقيتات الدستورية المحددة.

كما قررت اللجنة أن تبقى باجتماعات متواصلة ومستمرة؛ لإنجاز التعديلات الدستورية اللازمة بأسرع وقت ممكن، وبما ينسجم مع الحاجة الفعلية لأسس بناء الدولة وفقًا للأطر الدستورية.

اللجنة المؤقتة لإجراء مقترحات التعديلات الدستورية

5 تشرين الثاني 2019

جهة الإصدار: اللجنة المؤقتة لإجراء مقترحات التعديلات الدستورية.

المصدر: صفحة محمد الحلبوسي، فيسبوك، 2019/11/5، شوهد في 2020/8/20، في: https://bit.ly/2FCx9Ad

الوثيقة (3)

بيان مقتدى الصدر

مقتدى السيد محمد الصدر
@Mu_AlSadr - 13/11/2019

بسمه تعالى

نصائح وتوجيهات

على الرغم من بعض الأخطاء التي شابت التظاهرات والاعتصامات إلا أننا نقف إجلالاً واحتراماً لها.. لما حققت من انتصارات أهمها إذلال الفاسدين وإرعابهم بل وإنهم يكادوا أن يخضعوا لجل مطالبها إن لم يذعنوا لها كلها تدريجياً.

لذا يجب على القوات الأمنية الشريفة التي حررت الموصل الجريحة مؤخراً عدم المساس بالمتظاهرين والمعتصمين بل ويحاولوا إبعاد المندسين وغير المنضبطين الذين يعتدون على الثوار بالقتل والخطف والقنص وما شاكل ذلك.

وليعلم الجميع أن استمرارية هذه الاحتجاجات بصورتها السلمية ستُنجح هذه الثورة ولن تكون مجرد (فورة).

فيا أيها الثوار ويا أيها القوات الأمنية إن العراق أمانة بأعناقكم وعليكم إنجاح مشروع الإصلاح الشعبي للحكومة التي قد أتخمت بأموال الشعب فساداً وظلماً.

وعلى الثوار إبعاد شبح التدخل الخارجي الأمريكي وغيره بل وحتى بعض الناشطين القابعين خلف الكيبورد والتي تتحرك أناملهم وفق أجندات استعمارية أمريكية وغيرها... كما على الثوار عدم التعرض للبعثات الدبلوماسية وسفارات الدول غير المحتلة ولو بالهتافات فذلك ليس من شيمنا ولا أخلاقنا.

وعلى الطبقة الشعبية الصامتة أن تحدد مصيرها من خلال مساندة الثوار ولو بكلمة طيبة إن لم يستطيعوا المساندة بغيرها من الأمور ..

فيا أيها الشعب إنها فرصة عظيمة لتجديد الوجوه (شلع قلع) وبطرق عقلانية لا يقع العراق فيها في مهاوي الخطر ومنزلق الفراغ المرعب..

لا من خلال وعود بإصلاحات سرعان ما تتبين عدم جديتها أو عدم قانونيتها كما في حزمة الإصلاحات الكاذبة التي قدمها البرلمان من دون جدوى لتطبيقها أو إصلاحات وهمية لإسكات صوت الثائرين من هنا وهناك.

١

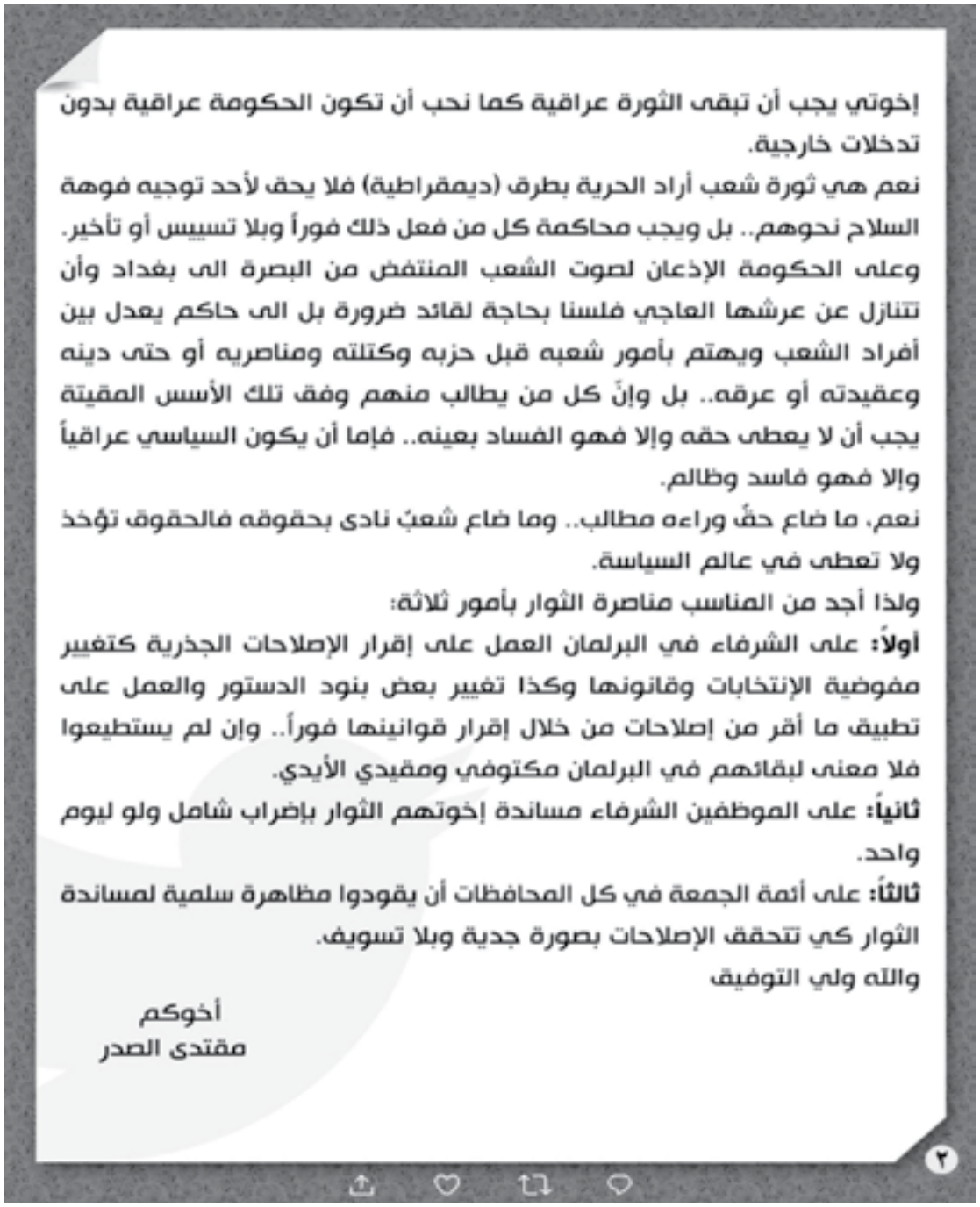

إخوتي يجب أن تبقى الثورة عراقية كما نحب أن تكون الحكومة عراقية بدون تدخلات خارجية.

نعم هي ثورة شعب أراد الحرية بطرق (ديمقراطية) فلا يحق لأحد توجيه فوهة السلاح نحوهم.. بل ويجب محاكمة كل من فعل ذلك فوراً وبلا تسييس أو تأخير.

وعلى الحكومة الإذعان لصوت الشعب المنتفض من البصرة الى بغداد وأن تتنازل عن عرشها العاجي فلسنا بحاجة لقائد ضرورة بل الى حاكم يعدل بين أفراد الشعب ويهتم بأمور شعبه قبل حزبه وكتلته ومناصريه أو حتى دينه وعقيدته أو عرقه.. بل وإنّ كل من يطالب منهم وفق تلك الأسس المقيتة يجب أن لا يعطى حقه وإلا فهو الفساد بعينه.. فإما أن يكون السياسي عراقياً وإلا فهو فاسد وظالم.

نعم، ما ضاع حقٌ وراءه مطالب.. وما ضاع شعبٌ نادى بحقوقه فالحقوق تؤخذ ولا تعطى في عالم السياسة.

ولذا أجد من المناسب مناصرة الثوار بأمور ثلاثة:

أولاً: على الشرفاء في البرلمان العمل على إقرار الإصلاحات الجذرية كتغيير مفوضية الإنتخابات وقانونها وكذا تغيير بعض بنود الدستور والعمل على تطبيق ما أقر من إصلاحات من خلال إقرار قوانينها فوراً.. وإن لم يستطيعوا فلا معنى لبقائهم في البرلمان مكتوفي ومقيدي الأيدي.

ثانياً: على الموظفين الشرفاء مساندة إخوتهم الثوار بإضراب شامل ولو ليوم واحد.

ثالثاً: على أئمة الجمعة في كل المحافظات أن يقودوا مظاهرة سلمية لمساندة الثوار كي تتحقق الإصلاحات بصورة جدية وبلا تسويف.

والله ولي التوفيق

أخوكم
مقتدى الصدر

٢

جهة الإصدار: مقتدى الصدر.

المصدر: حساب مقتدى الصدر، تويتر، 2019/11/13، شوهد في 2020/8/6، في: https://bit.ly/2LWdCOi

الوثيقة (4)

بيان معتصمي ساحة التحرير يدعو إلى تظاهرات مليونية

بيان رقم ٢

يا أبناء شعبنا العراقي الكريم

كنّا قد أكدنا مرارًا على مطلبنا الأول بإقالة حكومة القناصين، نصرةً لإخوتنا الشهداء، وكرامةً لذويهم.

وها هي الحكومة، من خلال إجراءاتها القمعية التي استخدمتها بحق المتظاهرين في الأيام الماضية، قرب جسر السنك وشارع الرشيد وساحة الخلاني، وذهب ضحيتها عشرات الشهداء ومئات المصابين، تؤكد أنها مُصرةٌ على خيار العنف والإجرام في قمع المحتجين، وإسكات صوت الشعب، وما ذلك إلا دليل على فشلها في إدارة الدولة وحماية المواطنين العزل، وقد أثبتت منذ مطلع تشرين الأول وحتى يومنا هذا، أنها ليست جديرة بالثقة، مثلما هي ليست جديرة بقيادة العراق وشعبه، فيكفي عَجزها عن كشف هويات القناصين والقتلة، كما هي عاجزة الآن عن إيقاف الترويع والاختطاف الممنهج للناشطين من قبل جهات مجهولة، رغم المناشدات الدولية، ودعوات المرجعية بإيقاف الاعتقالات والاعتداءات ضد المتظاهرين.

إضافةً إلى ذلك، إن ما جاء في بيان بعثة الأمم المتحدة من اقتراحات، أثبت أنها بعيدةٌ كل البُعد عن الدماء التي تُسفك يوميًا في ساحات التظاهر والاعتصام في عموم المحافظات المنتفضة، كما هي بعيدة عن المطالب الأساسية للمحتجين. ففي الوقت الذي تَرتكب السلطة ومن يقف خلفها، أبشع أنواع الجرائم بحق الشباب الأعزل، تَقترح بعثة الأمم المتحدة على الحكومة أن توقف آلة القتل بحق المتظاهرين، وتُقدمَ القوانين الإصلاحية إلى مجلس النواب. وقد لا تعلم البعثة الأممية، إن تمسّك الفاسدين بحكومة "عادل عبدالمهدي" ما هو إلا دليل دامغ على اطمئنانهم وقناعتهم بعدم قُدرتهِ، أو عدم رغبتهِ، بإجراء إصلاحات حقيقية جذرية، ومحاسبة سراق المال العام، وتقديم القتلة إلى العدالة، وقد كانت السنة الأولى من حكمه برهانًا على خضوعه للكتل السياسية، وتمسّكه بالمحاصصة الحزبية.

أخواتنا العراقيات .. إخواننا العراقيون

إن التظاهرات التي ساندتموها، والمطالب التي رفعتموها، قد وصل صوتُها إلى العالم بأسره، وأشغل مراكز القرار الدولية والإقليمية، ونعاهدكم بأنها لن تنتهي بوعودٍ غير مضمونة، وإجراءات إصلاحية شكلية، لا ترتقي للدماء التي قدّمها الشهداء قربانًا لهذا الوطن.

لذا، ندعوكم باسم العراق، ووفاءً لدماء الشباب، إلى تظاهرات مليونية في يوم الجمعة القادم ١٥ تشرين الثاني، رفضًا للحلول التي تَطرحها الحكومة، وتأكيدًا على المطالب التي قدم المتظاهرون في سبيلها كل هذه التضحيات، والتي أبدت المرجعية الدينية العليا في النجف، قلقها من عدم جدية الجهات المعنية في تنفيذها.

وكما أعلنّا في بياننا الأول، أن لا عودة للحياة الطبيعية إلا بعودة الوطن الذي أراده الشهداء، وقد أكّدت المرجعية الدينية أن المتظاهرين لن يعودوا إلى بيوتهم حتى تحقيق المطالب.

وعليه، لتكن تظاهراتنا مليونية عراقية باسم #جمعة_الصمود ، تُسمِع كُلّ من لا يُرِيد أن يَسمع صوت الشعب، حتى تنتصر إرادتنا.

والسلام على أرواح الشهداء ورحمة الله وبركاته

معتصمو ساحة التحرير

#نازل_أخذ_حقي

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: صفحة الوطنيون العراقيون في المجهر، فيسبوك، 2019/11/13، شوهد في 2020/11/29، في: https://bit.ly/3lcBLw8

الوثيقة (5)

بيان المرجعية الدينية العليا يؤكد موقفها من الاحتجاجات

نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (١٧/ربيع الأول/١٤٤١هـ) الموافق (٢٠١٩/١١/١٥م)

أيّها الأخوة والأخوات

نقرأ عليكم نص ما وردنا من مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) من النجف الأشرف:

بسم الله الرحمن الرحيم

مرة أخرى توضّح المرجعية الدينية العليا موقفها من الاحتجاجات الراهنة المطالبة بالإصلاح في ضمن عدة نقاط:

(الأولى): مساندة الاحتجاجات والتأكيد على الالتزام بسلميتها وخلوها من أي شكل من أشكال العنف، وإدانة الاعتداء على المتظاهرين السلميين بالقتل أو الجرح أو الخطف أو الترهيب أو غير ذلك، وأيضاً إدانة الاعتداء على القوات الأمنية والمنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة. ويجب ملاحقة ومحاسبة كل من تورّط في شيء من هذه الاعمال ـ المحرّمة شرعاً والمخالفة للقانون ـ وفق الاجراءات القضائية ولا يجوز التساهل في ذلك.

(الثانية): إنّ الحكومة إنما تستمد شرعيتها ـ في غير النظم الاستبدادية وما ماثلها ـ من الشعب، وليس هناك من يمنحها الشرعية غيره، وتتمثل إرادة الشعب في نتيجة الاقتراع السري العام إذا أُجري بصورة عادلة ونزيهة، ومن هنا فإنّ من الأهمية بمكان الإسراع في إقرار قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ولا يتحيز للأحزاب والتيارات السياسية، ويمنح فرصة حقيقية لتغيير القوى التي حكمت البلد خلال السنوات الماضية اذا أراد الشعب تغييرها واستبدالها بوجوه جديدة. إنّ إقرار قانون لا يمنح مثل

هذه الفرصة للناخبين لن يكون مقبولاً ولا جدوى منه. كما يتعين إقرار قانون جديد للمفوضية التي يعهد اليها بالإشراف على إجراء الانتخابات، بحيث يوثق بحيادها ومهنيتها وتحظى بالمصداقية والقبول الشعبي.

(الثالثة): إنه بالرغم من مضي مدة غير قصيرة على بدء الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح، والدماء الزكية التي سالت من مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين في هذا الطريق المشرّف، إلا انه لم يتحقق الى اليوم على أرض الواقع من مطالب المحتجين ما يستحق الاهتمام به، ولا سيما في مجال ملاحقة كبار الفاسدين واسترجاع الاموال المنهوبة منهم والغاء الامتيازات المجحفة الممنوحة لفئات معينة على حساب سائر الشعب والابتعاد عن المحاصصة والمحسوبيات في تولي الدرجات الخاصة ونحوها، وهذا مما يثير الشكوك في مدى قدرة أو جدية القوى السياسية الحاكمة في تنفيذ مطالب المتظاهرين حتى في حدودها الدنيا، وهو ليس في صالح بناء الثقة بتحقق شيء من الاصلاح الحقيقي على أيديهم.

(الرابعة): إن المواطنين لم يخرجوا الى المظاهرات المطالبة بالإصلاح بهذه الصورة غير المسبوقة ولم يستمروا عليها طوال هذه المدة بكل ما تطلّب ذلك من تمن فادح وتضحيات جسيمة، إلاّ لأنهم لم يجدوا غيرها طريقاً للخلاص من الفساد المتفاقم يوماً بعد يوم، والخراب المستشري على جميع الأصعدة، بتوافق القوى الحاكمة ـ من مختلف المكونات ـ على جعل الوطن مغانم يتقاسمونها فيما بينهم وتغاضي بعضهم عن فساد البعض الآخر، حتى بلغ الأمر حدوداً لا تطاق، واصبح من المتعذر على نسبة كبيرة من المواطنين الحصول على أدنى مستلزمات العيش الكريم بالرغم من الموارد المالية الوافية للبلد.

واذا كان من يهدهم السلطة يظنون أنّ بإمكانهم التهرب من استحقاقات الإصلاح الحقيقي بالتسويف والمماطلة فإنهم واهمون، إذ لن يكون ما بعد هذه الاحتجاجات كما كان قبلها في كل الأحوال، فليتنبهوا الى ذلك.

(الخامسة): إنّ معركة الإصلاح التي يخوضها الشعب العراقي الكريم إنما هي معركة وطنية تخصه وحده، والعراقيون هم من يتحملون اعباءها الثقيلة، ولا يجوز السماح بأن يتدخل فيها أي طرف خارجي بأي اتجاه، مع أنّ التدخلات الخارجية المتقابلة تنذر بمخاطر كبيرة، بتحويل البلد الى ساحة للصراع وتصفية الحسابات بين قوى دولية واقليمية يكون الخاسر الاكبر فيها هو الشعب.

جهة الإصدار: المرجع الديني الأعلى، علي السيستاني..

المصدر: موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، 2019/11/15، شوهد في 2020/11/29، في: https://bit.ly/3mjUeIC

الوثيقة (6)

بيان حزب الدعوة الإسلامية تأييدًا لخطبة المرجعية الدينية العليا

بسم الله الرحمن الرحيم) وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) الأنعام: ١٥٣ صدق الله العلي العظيم يعلن حزب الدعوة الإسلامية عن تأييده الكامل لخطبة الجمعة للمرجعية الدينية العليا لهذا اليوم. لقد اتضح جليًا أن إصلاح الوضع السياسي والإداري والاقتصادي والمجتمعي العراقي أصبح حتميةً وطنية يشارك فيها الجميع كل من موقعه، وكذلك فإن التظاهر السلمي والحراك السياسي التغييري لما آلت إليه العملية السياسية يحظى بموافقة جميع العراقيين بكل انتماءاتهم ومكوناتهم، وإن نبذ العنف بين بعض المتظاهرين والقوات الأمنية هو السبيل الوحيد للتعبير عن الرأي بسلاسة ودستورية، وإن تحكيم إرادة الشعب في انتخابات حرة سليمة عبر مفوضية انتخابات جديدة نزيهة، ومن خلال قانون منصف ترتضيه الأغلبيه الشعبية، وانتخاب مجلس نواب جديد واسع الطيف، وانتخاب حكومة جديدة تعتمد الأصول الدستورية والمهنيةt بعيدًا عن المحاصصة، هو الطريق الأمثل نحو المستقبل العراقي المشرق، بعيدًا عن التدخلات الأجنبية، ونأيًا عن تصفية حسابات الأطراف المتنازعة على الساحة العراقية. إن حزب الدعوة الإسلامية الذي ضحى خلال الحقبة الدكتاتورية السوداء بأطهر الدماء واتخذ أصعب المواقف من أجل الإصلاح والتغيير، ما زال يسير على ذات النهج في محاربة الانحراف والفساد والتخلف في أي موقع كان ومن أي جهة جاء، إيمانًا منه بصدقية الموقف وحصافة القرار والوقوف على معالجات الأزمات مهما اتسعت وعظمت .. إننا ننحاز لموقف الشعب دائمًا، ونتفاعل مع صيحاته السلمية في المطالبة بحقوقه، وسعيه لحياة حرة كريمة .. وفي هذا الإطار ندعو إلى ما يلي: ١- دعم موقف المرجعية الدينية هذا اليوم باعتباره خارطة طريق للإصلاح وتغيير الواقع المتشظي، وإمكانية تطبيق هذه الخارطة المسؤولة من هذا اليوم، وذلك بالتحضير لانتخابات مبكرة وتهيئة متطلباتها في فترة وجيزة وبآليات جديدة. ٢- ضرورة أن يكون التحول الديمقراطي السلمي في العملية السياسية بعيدًا عن التدخل الأجنبي أو من خلال ضغط بعض الفصائل المسلحة على مسار الانتخابات. ٣- ينبغي عدم السماح للفاسدين والبعثيين والإرهابيين بالمشاركة في الانتخابات. ٤- دعوة جميع الطيف السياسي والجماهيري ومنظمات المجتمع المدني والوجودات العلمائية والثقافية إلى تنسيق حركة التقارب والحوار وتقريب وجهات النظر بين جميع المكونات والأطياف الوطنية، ندعوهم إلى العمل الجاد السريع وتحريك عجلة التغيير وفقًا لمتطلبات المرحلة، والله ناصرنا وهو خير معين .. المكتب السياسي حزب الدعوة الإسلامية ١٧ ربيع الأول ١٤٤١ ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩

جهة الإصدار: حزب الدعوة الإسلامية.

المصدر: الموقع الرسمي لحزب الدعوة الإسلامية، 2019/11/15، شوهد في 2020/8/25، في: https://bit.ly/3jdHSjm

الوثيقة (7)

بيان معتصمي ساحة التحرير للحضور إلى ساحات الاعتصام

بيان رقم (٣)

يا أبناء شعبنا الكريم

إن احتفالاتكم بفوز المنتخب الوطني، والحشود المليونية التي غصت بها ساحة التحرير وباقي ساحات التظاهر، يومي الخميس والجمعة، قد أغضبت السلطة ومن معها، فانتقلوا من مرحلة تخويف الناس بالانفجارات الصوتية، إلى سفك الدماء داخل ساحات الاعتصام السلمي.

وبات من الواضح، بعد كل خُطبة للمرجعية الدينية العليا، ازدياد عمليات قمع المتظاهرين بالرصاص الحي والقنابل المختلفة، فبينما دعت المرجعية أمس الجمعة إلى عدم الاعتداء على المحتجين، وإن معركة الإصلاح التي يخوضها الشعب هي "معركة وطنية"، مؤكدة على حُرمة قتل المحتجين شرعًا وقانونًا، جاء رد السلطة القمعية بعد انتهاء الخطبة فورًا، بإطلاق الرصاص الحي في ساحة الخلاني، وقتل أربعة متظاهرين وإصابة العشرات، قبل أن تضرب ساحة التحرير ومحيطها بالعبوات الناسفة والقنابل الصوتية، أدت إحداهن إلى استشهاد وإصابة نحو ٢٨ متظاهرًا، فضلاً عن الخسائر المادية.

إن التراخي الأمني في محيط ساحة التحرير والمداخل المؤدية إليها، يؤشر إلى عدم رغبة الحكومة بتأمين التظاهرات، والذي هو الواجب الأساسي للقوات الأمنية، وما الانفجارات اليومية إلا دليل على ذلك. لذا سوف نسعى كمعتصمين لتأمين ساحات التظاهر ومداخلها، راجين من أحبتنا المتظاهرين التعاون مع اللجان التنظيمية، للحفاظ على سلامتهم.

أخواتنا العراقيات .. إخواننا العراقيون

ندعوكم للحضور إلى ساحات الاعتصام، والوقوف (دقيقة صمت) حدادًا على أرواح شهداء **#جمعة_الصمود**، في الساعة السابعة من مساء السبت، ١٦ تشرين الثاني، وإضاءة الشموع تكريمًا لتضحياتهم، ولنعاهدهم، بأن لا عودة للحياة الطبيعية إلا بعودة الوطن الذي أرادوه.

والسلام على أرواح الشهداء ورحمة الله وبركاته

معتصمو ساحة التحرير

#نازل_اخذ_حقي

٢٠١٩\١١\١٦

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: صفحة عزيز زيدون، فيسبوك، 2019/11/16، شوهد في 2020/8/23، في: https://bit.ly/3mmylYY

الوثيقة (8)

بيان اللجنة المنظمة لثورة تشرين يوضح جملة من المواقف

العدد : ١١٨

التاريخ :٢٠١٩/١١/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صحفي

قوانين البرلمان باطلة

من جديد يتضح للعالم أجمع مدى الفشل والكذب والتدليس الذي تمارسه سلطة المحاصصة الطائفية، من خلال قرارات وقوانين تعتبرها "حزم إصلاح" لم تعد تنطلي على المتظاهرين والمنتفضين، كان آخرها مشروع قانون الانتخابات الجديد الذي لا يصب إلا في مصلحة الطبقة السياسية ذاتها ومصمم على مقاساتها، مؤكدين بشكل لا يقبل الشك عدم قدرتهم على الإصلاح الذي يدعونه، وعدم مبالاتهم بمطالب الجماهير برحيلهم عن المشهد السياسي للبلاد، والذين رفعوا شعاراتهم وسط ساحة التحرير ضد قانون الانتخابات الجديد، بوعي منقطع النظير، معللين فيها إصدار هذا القانون لديمومة سرقة البلاد وهدر دماء الشهداء.لذا نؤكد على التالي:

1. الرفض المطلق لأي قانون يصدر من هذه الطبقة السياسية التي لم تقدم غير الخراب للبلاد بكل أشكاله، وما حزمة الاصلاحات والتعيينات الوهمية، إلا مخادعة لاستمرارهم بالبقاء على كراسيهم.
2. ان قانوني الانتخابات والمفوضية المستقلة للانتخابات ستتولاها لجنة من خبراء مستقلين تعينها الحكومة الانتقالية الوطنية التي يطالب بتشكيلها المنتفضون بعد رحيل حكومة المحاصصة الطائفية، يتم اختيارهم لاحقا، ولا يشترك فيها اي جرثومة من جراثيم الاحزاب الطائفية في البرلمان التي اسست النظام الفاسد الحالي.
3. الاستمرار في الاعتصامات والمظاهرات السلمية مع استمرار الإضراب العام الذي دعت إليه عدد من النقابات.
4. دعوة المجتمع الدولي إلى النظر بعين الإنصاف إلى مخرجات نظام المحاصصة الطائفية، وإعادة مطالب الحراك الشعبي بتشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة .

ونؤكد مرة أخرى أن مطالبنا هي إسقاط نظام المحاصصة الطائفية حكومة وبرلمانا وتجميد دستوره من خلال رحيله وليس اصلاحا له.

عاش الوطن .. والوفاء ملزم لدماء شهدائنا باستعادة الوطن من قاتليه وسراقه.

اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين

جهة الإصدار: اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين.

المصدر: صفحة ثورة تشرين 2، فيسبوك، 2019/11/25، شوهد في 2020/11/28، في: https://bit.ly/39Fetx1

الوثيقة (9)

بيان معتصمي ساحة التحرير يدعو إلى وقفة مليونية تسحب شرعية الأحزاب السياسية

معتصمو ساحة التحرير

م/ بيان رقم (٤)

يا أبناء شعبنا العراقي الكريم

اجتمعت قوى الظلم في قصور الظلام، واتفقت على إصلاحات وتوقيتات لترقيع ثوب الحكومة الممزق بدماء الشهداء وأنين الجرحى من المتظاهرين.

وعلى الرغم من إن إجماع التظاهرات الشعبية على ضرورة إقالة حكومة القناصين أولاً قبل أي إصلاح وتفاوض، إلا أن الكتل السياسية الفاسدة تصر على تمسكها بالحكومة، وبذلك تصر السلطة على قتل المتظاهرين وقمعهم وترويعهم بالخطف والاعتقال والتهديد.

وكما اجتمع الفاسدون على باطلهم، اجتمع المعتصمون على حقهم، ووحدوا كلمتهم بوجه الفساد وأهله، وعاهدوا بعضهم على المضي بالاعتصام حتى يعود الوطن الذي أراده الشهداء.

إن لقاء عدد من الشيوخ برئيس الحكومة المسؤولة عن قتل اخواننا يُعد فعلاً قبيحاً، واستهانة فاضحة بتضحيات أبطال هذه الانتفاضة، لكن هذه السقطة لا تحسب على جميع عشائرنا الأصيلة، وها هم شيوخنا الأفاضل يعتصمون مع أبنائهم ويساندونهم، ويقفون خلف مطالبهم، فمن شاء أن يسقط في وحل القتلة فليسقط مع السلطة، ومن شاء أن يرتقي إلى صف الشرف، فليلتحق بالأحرار.

وبما أن السلطة وأحزابها، تتبجح بشرعيتها من خلال صناديق الانتخابات المزورة، والتي قاطعها معظم العراقيين، ندعو كل أبناء شعبنا العراقي، في جميع محافظاتنا العزيزة من الجنوب إلى الشمال، لوقفة مليونية تسحب هذه الشرعية "الباطلة" من كل أحزاب السلطة، في يوم الجمعة القادم، ٢٩ تشرين الثاني، رافعين شعار

#نازل_اسحب_شرعيتكم

اخواننا العراقيات .. اخواننا العراقيون

لننصر وطننا كل من موقعه، ونرفع الأعلام العراقية في ساحات الاعتصام، وفي الشوارع والمناطق والمنازل، في الأسواق والحدائق العامة، وعلى السيارات والتكاتك، ليتوشح عراقنا العظيم بعلمه، كسراً لشرعية الفاسدين، وإعلاناً لرفض الحكومة وإصلاحاتها ومن يقف خلفها.

والسلام على أرواح الشهداء ورحمة الله وبركاته

معتصمو ساحة التحرير
#نازل_أخذ_حقي

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: "بيان معتصمي ساحة التحرير يدعو إلى وقفة مليونية تسحب شرعية الأحزاب السياسية،" بغداد اليوم، 2019/11/23، شوهد في 2021/3/7، في:
https://bit.ly/2Oq1ZR8

الوثيقة (10)

بيان مقتدى الصدر يدعو إلى استقالة الحكومة

مقتدى السيد محمد الصدر
@Mu_AlSadr - 28/11/2019

بسمه تعالى
وكما هي العادة: نبقى نحن (ال الصدر) عرضة للاتهامات وفقا لما قال السيد الوالد (تقدست روحه الطاهرة) بما فحواه: ندر من يحملنا على الصحة واليوم نحن بين تهمة (ركوب الموج) وبين (اللوذ بعبائتنا)..
لذلك نأيت بنفسي عن ان اتدخل فيما يدور في العراق من فتنة عمياء بين (حكومة فاسدة محضة) وبين متظاهرين لم يلتزموا السلمية بعد بأسهم منها الا ان ما يجب ان تعرفوه، هو: انني لن اتدخل بما يحدث لسبب عقائدي اؤمن به واعتقد به وهو متجذر في قلبي وعقلي من حيث اني لن اساند الحكومة الفاسدة بل اقف ضدها في كل ما تفعله وما فعلته وانني قد اعطيتها مهلة عام فما نفعت.. ولن تنفع وسوف لن اشاركهم في حكم ولا انتخابات مهما حييت.. ولن اركب موج التظاهرات لذا فاني لم اامر بها ولا انهى عنها... فهي ارادة شعب اكبر مني ومن الجميع.. وسياستي هي التعاطف مع الشعوب
وكلكم قد خبرتم مظاهراتنا وسلميتها ومنعنا التظاهر في المناطق المقدسة ورفضنا التعدي على الرموز الدينية والصروح الدينية والبعثات الدبلوماسية
فمن لم يعتد على البعثة الامريكية المقيتة سوف لن يعتدي على غيرها بطريق اولى.. وانني لو اردت التعدي على اي من البعثات لما اخفيت ذلك ولفعلته في العلن لكن الاعتداء على (ضيوفنا) ليس من شيمنا (آل الصدر)
ولكنني اعلن قلقي وحزني على مستقبل العراق فهو مثلنا (ال الصدر) قد وقع بين افكاك الفاسدين وبين انياب بعض المتظاهرين المتشددين الذين يحاولون الاصلاح بطرق فاسدة لا يرتضيها اغلب المتظاهرين
ولو انهم علموا ان تظاهرهم السلمي ينفع لما لجؤوا الى العنف... لذا انصح:
الطرف الاول: وهو الحكومة: بالاستقالة فورا وحقنا للدماء.. وانصح الطرف الثاني: ان يلتزم بالاخلاقيات العامة للتظاهر فسمعتهم اهم من اي شيء اخر
لكن لو لم تستقيل الحكومة فهذه بداية نهاية العراق وسوف لن ينفع نصحي للمتظاهرين بالسلمية على الاطلاق

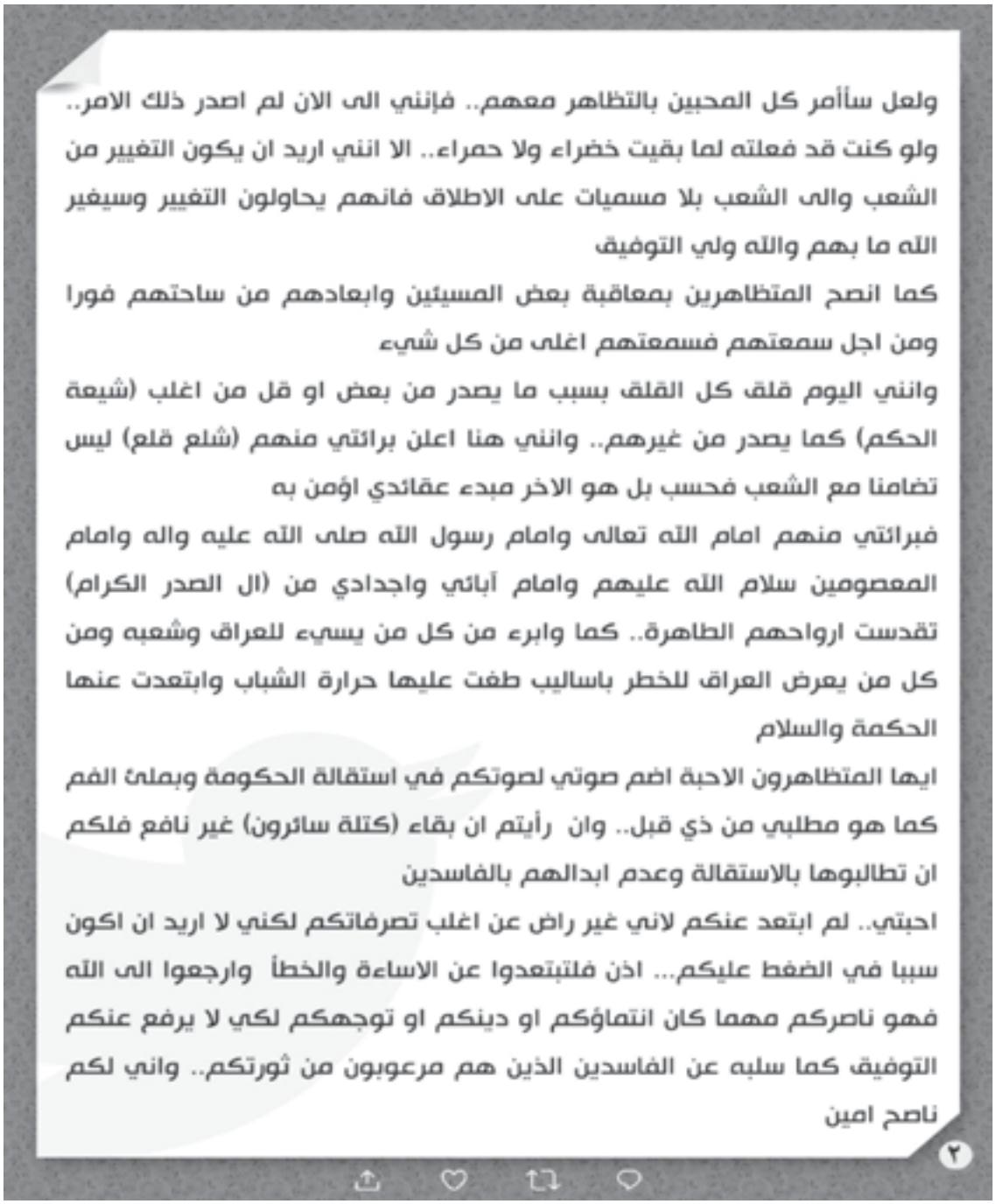

ولعل سأأمر كل المحبين بالتظاهر معهم.. فإنني الى الان لم اصدر ذلك الامر..
ولو كنت قد فعلته لما بقيت خضراء ولا حمراء.. الا انني اريد ان يكون التغيير من الشعب والى الشعب بلا مسميات على الاطلاق فانهم يحاولون التغيير وسيغير الله ما بهم والله ولي التوفيق

كما انصح المتظاهرين بمعاقبة بعض المسيئين وابعادهم من ساحتهم فورا ومن اجل سمعتهم فسمعتهم اغلى من كل شيء

وانني اليوم قلق كل القلق بسبب ما يصدر من بعض او قل من اغلب (شيعة الحكم) كما يصدر من غيرهم.. وانني هنا اعلن برائتي منهم (شلع قلع) ليس تضامنا مع الشعب فحسب بل هو الاخر مبدء عقائدي اؤمن به

فبرائتي منهم امام الله تعالى وامام رسول الله صلى الله عليه واله وامام المعصومين سلام الله عليهم وامام آبائي واجدادي من (ال الصدر الكرام) تقدست ارواحهم الطاهرة.. كما وابرء من كل من يسيء للعراق وشعبه ومن كل من يعرض العراق للخطر باساليب طفت عليها حرارة الشباب وابتعدت عنها الحكمة والسلام

ايها المتظاهرون الاحبة اضم صوتي لصوتكم في استقالة الحكومة وبملئ الفم كما هو مطلبي من ذي قبل.. وان رأيتم ان بقاء (كتلة سائرون) غير نافع فلكم ان تطالبوها بالاستقالة وعدم ابدالهم بالفاسدين

احبتي.. لم ابتعد عنكم لاني غير راض عن اغلب تصرفاتكم لكني لا اريد ان اكون سببا في الضغط عليكم... اذن فلتبتعدوا عن الاساءة والخطأ وارجعوا الى الله فهو ناصركم مهما كان انتماؤكم او دينكم او توجهكم لكي لا يرفع عنكم التوفيق كما سلبه عن الفاسدين الذين هم مرعوبون من ثورتكم.. واني لكم ناصح امين

٢

احبتي استمروا فقد بانت الثمار وسيحين موعد قطافها ولا توفروا لهم غطاءا يكون سببا في انهاء ثورتكم وابعدوا المقدسات ومحافظاتها ومرجعياتها عن ذلك قدر الامكان فهذا ما سيدفع الفاسدين في الداخل والخارج الى ما لا يحمد عقباه

وانا على يقين انكم لن ترضوا بالتعدي على المقدسات والمرجعيات فهذا ليس ديدنكم لكن اطلب معاقبة من يريد السوء بهم وبكم فانتم من سراج واحد مهما اختلفتم في التوجهات

ثم لتحذروا من البعثيين العفالقة الانجاس الذين يتربصون بكم وبسمعتكم وبمعونة الاحتلال واذنابه ليزجوكم بحروب طائفية واهلية لا سمح الله

وهنا اوجه ندائي الاخير لكل شريف في الحكومة الى التنحي وعدم معونتهم على تحويل العراق الحبيب الى سوريا ثانية يرتع فيها قائد الضرورة ويتسلط فيها الفساد... فالعراق اغلى من كل منصب ومن كل راتب ومن كل المميزات وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته

#ارحل_فورا

قامع الفساد

مقتدى الصدر

جهة الإصدار: مقتدى الصدر.

المصدر: حساب مقتدى السيد محمد الصدر، تويتر، 2019/11/28، شوهد في 2020/8/6، في: https://bit.ly/3ihvsqb

الوثيقة (11)

نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلامة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (2/ ربيع الآخر/1441هـ) الموافق (2019/11/29)

نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (٢/ربيع الآخر/١٤٤١هـ) الموافق (٢٠١٩/١١/٢٩م)

أيها الأخوة والأخوات

نقرأ عليكم نص ما ورد من مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) في النجف الأشرف:

بسم الله الرحمن الرحيم

تتابع المرجعية الدينية العليا ببالغ الأسى والأسف أنباء الاصطدامات الأخيرة في عدد من المدن ولا سيما الناصرية الجريحة والنجف الأشرف، وما جرى خلال ذلك من إراقة الكثير من الدماء الغالية والتعرض للعديد من الممتلكات بالحرق والتخريب.

والمرجعية الدينية إذ تترحم على الشهداء الكرام وتواسي ذويهم وتدعو لهم بالصبر والسلوان وللجرحى بالشفاء العاجل تؤكد مرة أخرى على حرمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين ومنعهم من ممارسة حقهم في المطالبة بالإصلاح، كما تؤكد على رعاية حرمة الأموال العامة والخاصة، وضرورة أن لا تترك عرضة لاعتداءات المندسين وأضرابهم، وعلى المتظاهرين السلميين أن يميّزوا صفوفهم عن غير السلميين ويتعاونوا في طرد المخربين ـ أياً كانوا ـ ولا يسمحوا لهم باستغلال التظاهرات السلمية للإضرار بممتلكات المواطنين والاعتداء على أصحابها.

وبالنظر الى الظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء فإنّ مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعوّ الى أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابناءه، وتفادي انزلاقه الى دوامة العنف والفوضى والخراب، كما أنه مدعوّ الى الاسراع في اقرار حزمة التشريعات الانتخابية بما يكون مرضياً للشعب تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب العراقي، فان التسويف والمماطلة في سلوك هذا المسار ـ الذي هو المدخل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة بطريقة سلمية وحضارية تحت سقف الدستور ـ سيكلّف البلاد ثمناً باهضاً وسيندم عليه الجميع.

إنّ الأعداء وأدواتهم يخططون لتحقيق أهدافهم الخبيثة من نشر الفوضى والخراب والانجرار الى الاقتتال الداخلي ومن ثَمّ إعادة البلد الى عصر الدكتاتورية المقيتة، فلا بد من أن يتعاون الجميع لتفويت الفرصة عليهم في ذلك.

إنّ المرجعية الدينية ستبقى سنداً للشعب العراقي الكريم، وليس لها الاّ النصح والارشاد الى ما ترى انه في مصلحة الشعب، ويبقى للشعب أن يختار ما يرتئي انه الأصلح لحاضره ومستقبله بلا وصاية لأحد عليه.

جهة الإصدار: المرجع الديني الأعلى، علي السيستاني..

المصدر: موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، 2019/11/29، شوهد في 2020/8/6، في: https://bit.ly/2QnUCr4

الوثيقة (12)

بيان استقالة رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي

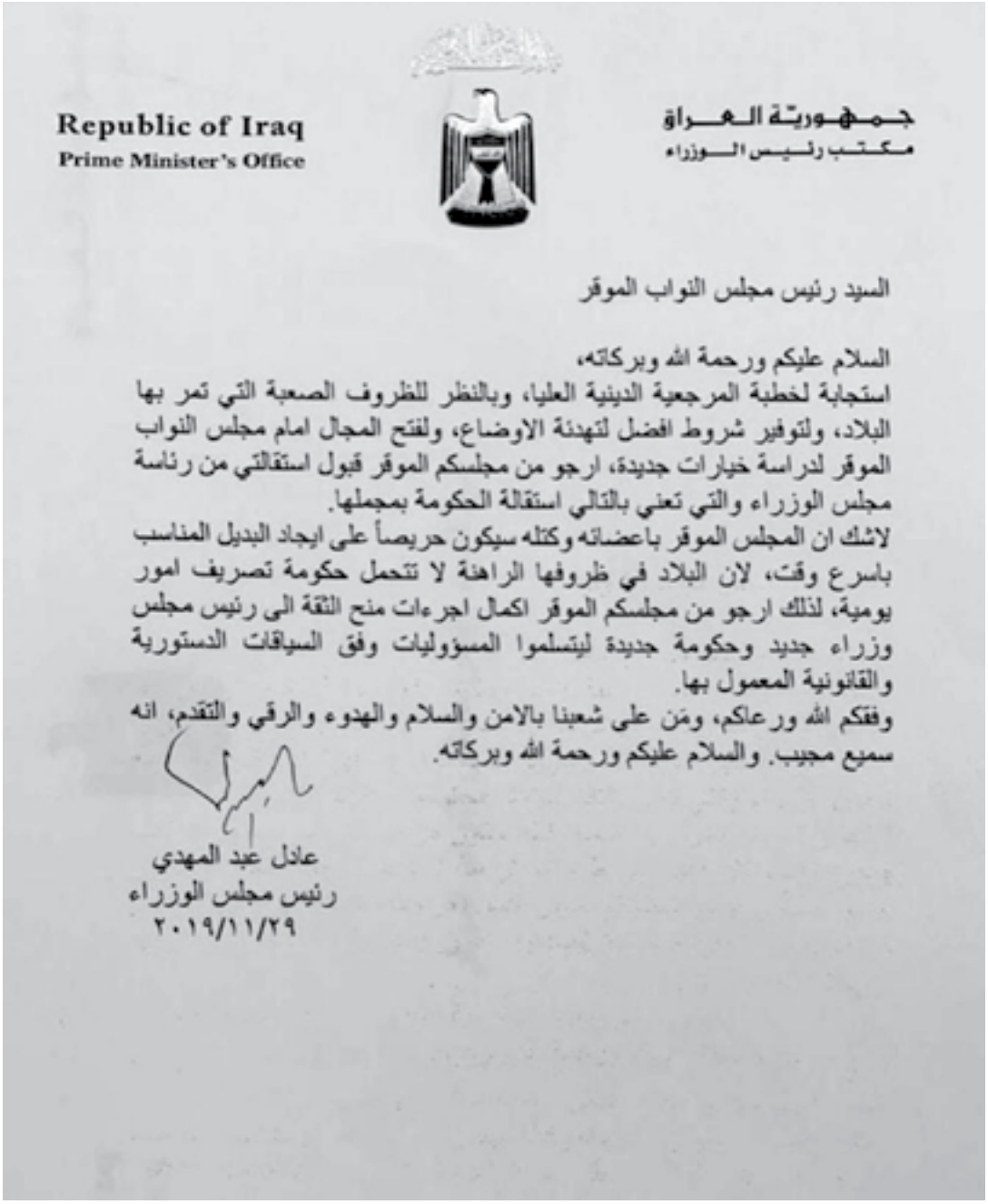

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

السيد رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
استجابة لخطبة المرجعية الدينية العليا، وبالنظر للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، ولتوفير شروط افضل لتهدئة الاوضاع، ولفتح المجال امام مجلس النواب الموقر لدراسة خيارات جديدة، ارجو من مجلسكم الموقر قبول استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء والتي تعني بالتالي استقالة الحكومة بمجملها.
لاشك ان المجلس الموقر باعضائه وكتله سيكون حريصاً على ايجاد البديل المناسب باسرع وقت، لان البلاد في ظروفها الراهنة لا تتحمل حكومة تصريف امور يومية، لذلك ارجو من مجلسكم الموقر اكمال اجراءات منح الثقة الى رئيس مجلس وزراء جديد وحكومة جديدة ليتسلموا المسؤوليات وفق السياقات الدستورية والقانونية المعمول بها.
وفقكم الله ورعاكم، ومَن على شعبنا بالامن والسلام والهدوء والرقي والتقدم، انه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء
٢٠١٩/١١/٢٩

جهة الإصدار: رئيس الوزراء العراقي السابق، عادل عبد المهدي.

المصدر: قناة العالم، 2019/12/1، شوهد في 2020/8/23، في: https://bit.ly/3mi2SY9

الوثيقة (13)

بيان اللجنة المنظمة لتظاهرات ثورة تشرين بحل البرلمان وتجميد الدستور

العدد :124

التاريخ :2019/11/29

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

حول استقالة أو إقالة عادل عبد المهدي

أيها الشعب المنتفض، يا ثوار تشرين الأبطال، يا من أثبتم للعالم أجمع أن العراق يمرض لكنه لا يموت لأنه منبع الحضارات وأنه أمل الأمة التي ضاع مجدها عندما تآمر عليه المتآمرون من ازلام نظام المحاصصة الطائفية البغيضة واحزاب الفساد والاجرام الذين تهيبوا ثرواته ورهنوا خيراته لإيران وسفكوا دماء ابناء الطاهرة وساموا أهله سوء العذاب وأدخلوا الآلام والأوجاع والأمراض لكل بيت عراقي من شماله الى جنوبه.

وها هي الأحزاب اليوم في برلمان الفساد والتزوير، وبعد أن شاركت بالإجرام بحق المتظاهرين السلميين في بغداد والنجف وكربلاء والناصرية والبصرة وميسان ، تحاول أن تخدع ثوار تشرين والشعب العراقي بتقديم عادل عبد المهدي كبش فداء للتغطية على جرائمهم البشعة وإقصائه من رئاسة حكومتهم الفاسدة، والشعب العراقي كله يعلم أن عادل عبد المهدي هو أحد الوجوه القبيحة المجرمة لأحزاب السلطة الفاسدة جميعا.

لذلك فإن المتظاهرين والثوار لن تنطلي عليهم هذه المناورة الفاشلة ولن تقبل بإقالة عادل عبد المهدي وحسب، وإنما تطالب بمحاكمته بوصفه القائد العام للقوات المسلحة الذي اعطى الاوامر بقمع المتظاهرين هو وكل من شارك وساهم في جرائم القتل والترويع والاختطاف على مدار الشهرين السابقين وعلى رأسهم برلمان الفساد وأحزابه المجرمة التي دعمت وساندت الحكومة بقراراتها الجائرة وحاولت إجهاض الثورة بكل الوسائل لكنها بعد أن فشلت في ذلك تحاول اليوم ان تتملص من المسؤولية وهذا ما يرفضه المتظاهرون وفاء لدماء الشباب الثائر الذين قدموا أرواحهم فداء للوطن المسلوب.

ومن هنا فإن ثوار تشرين لن يقبلوا بإقالة عصابة عادل عبد المهدي فقط وإنما يطالبون بحل البرلمان ورئاسة الجمهورية وتجميد الدستور، وإنهاء النفوذ الإيراني في العراق، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنية يشكلها الشعب العراقي وشبابه الثائر، ومحاكمة الفاسدين والمجرمين الذين ارتكبوا ابشع الجرائم بحق الشعب العراقي على مدار 16 سنة.

رحم الله شهدائنا الأبطال وألهم ذويهم الصبر على مصابهم، ونسأله تعالى أن يعافي جرحانا وان الثوار لن يحيدوا عن النهج الذي ضحوا من اجله .

اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين

جهة الإصدار: اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين.

المصدر: مدونة العراق فوق خط أحمر، 2019/11/29، شوهد في 2020/11/28، في: http://bit.ly/35KU8nc

الوثيقة (14)

بيان مقتدى الصدر يقدم مجموعة من الاقتراحات

جهة الإصدار: مقتدى الصدر.

المصدر: حساب مقتدى السيد محمد الصدر، تويتر، 2019/11/29، شوهد في 2020/8/6، في: https://bit.ly/2PrSH4a

الوثيقة (15)

بيان معتصمي ساحة التحرير يوضح جملة من المطالب

معتصمو ساحة التحرير

يا أبناء شعبنا العراقي الثائر.

#بيان

ها قد بانت انتصارات ثورتنا العظيمة ودماء شهدائنا الزكية بعد مدة ثلاث اشهرين و أكثر وبعد كل ذلك القمع والترهيب والتعذيب الذي لمسنا له قوى الفساد الظالمة رغم سلمية تظاهراتنا ورغم مطالبتنا بحقوقنا المشروعة ورغم كل التهم التي وجهت لنا.

وان من أهم أسباب انتصارنا واستمرارنا لحين تحقيق الإصلاح والتغيير الشامل وإسقاط نظام المحاصصة الذي أرهق بلدنا العزيز هي تلك الدماء التي سالت دفاعا عن العراق وأرضه.

يا أبناء شعبنا العراقي.

لنكمل ما بدأ...

فلا عودة ولا تراجع ولا تراجع حتى تتحقق كافة المطالب ومن أولها وأهمها :-

أولا:-إلغاء قانون انتخابات مجلس النواب الحالي والاعتماد على نظام انتخابي منصف وعادل يضمن عدم التلاعب ويلبي تطلعات شعبنا الثائر ويفسح المجال للكفاءات النزيهة والمستقلة في إدارة أمور البلد وبحيث إن مسودة القانون المطروحة حاليا داخل قبة البرلمان تعطي هيمنة واضحة للأحزاب وتؤكد على المناطقية والدوائر المتعددة وان تلك المسودة تثير فوضى انتخابية وهو لا يختلف عن سابقه من حيث الرفض وعدم القبول.

ثانيا:- تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحالي وتشريعه بصوره تضمن استقلاليتها فعلا لا قولا ليكون مجلس المفوضية من خيرة رجال القانون والأكاديميين والمتمتعين بالنزاهة والاستقلالية والمهنية وذلك من خلال نصوص قانونيه صارمة تبعد كل التهم عن المفوضية العليا للانتخابات.

ثالثا:- حل مجلس النواب العراقي بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناءا على الدعوة إلى عقد جلسه طارئة بكونه وفاقا لقانون انتخابي مرفوض قطعا من الشعب.

رابعا:- على رئيس الجمهورية وبعد المصادقة على حل مجلس النواب العراقي إن يدعو إلى انتخابات عامه مبكرة في عموم العراق وخلال مده أقصاها ولا تزيد على (٦٠)ستون يوما وهي أمده الدستورية وفقاً لإحكام المادة ٦٤ / ثانيا من الدستور العراقي.

واخيراً وليبدأ العراق بداية صحيحة مشرقة وفق قوانين سليمة ومرضية وحقنا لدماء الزكية الطاهرة ولتقويت الفرصة على من يريد الفتنة بالعراق وأهله فيقع على عاتق مجلس النواب وعلى رئيس الجمهورية مهمة تحقيق ما ذكر أعلاه.

وإلا سيكون علينا إتباع طريقا آخر (اللهم بلغنا اللهم فاشهد).....بتبع

شهداء العراق

#العراق_سلماً_منعماً

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: صفحة الأحداث العراقية، فيسبوك، 2019/12/1، شوهد في 2020/8/9، في: https://bit.ly/30KT1lk

الوثيقة (16)

بيان كتلة تحالف سائرون النيابية يتنازل عن حقه الدستوري في الأغلبية ويمنحه للمتظاهرين

Republic Of Iraq
Council of Representatives
Saiyroon Alliance Bloc

جمهورية العراق
مجلس النواب
كتلة تحالف سائرون

العدد/ ث س ١٨١
التاريخ ٢٠١٩/١٢/٣

السيد رئيس الجمهوريـــة المحترم .

م/ مرشح رئاسة مجلس الوزراء

تهديكم أطيب التحايا ...

بعد صدور قرار مجلس النواب بقبول استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي والمقدمة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٩ . و استنادا لاحكام المادة ٧٦ من الدستور العراقي وبما ان تحالف سائرون هو الكتلة الاكبر بناء على انتخابات عام ٢٠١٨ وهي الكتلـــة المعنية بتقديـــم المرشـــح لتشكيل الحكومـــة وانطلاقـــا من توجـيهات سماحة القائـــد السيد مقتدى الصدر (اعزه الله) بإلغاء المحاصصة الطائفية والحزبية يؤكد تحالف سائرون تنازله عن هذا الحق للمتظاهرين لان الشعب هو الكتلة الاكبر وسوح التظاهرات التي قدمت فيها التضحيات هي الفيصل بتقديم المرشح لرئاسة مجلس الوزراء وسيكون مرشح الشعب هو خيارنا .
يرجى مراعاة ذلك عند اختيار وتسمية رئيس مجلس الوزراء .

مع التقدير...

النائب
نبيل الطرفي
ك/رئيس كتلة تحالف سائرون
٢٠١٩/١٢/٢

نسخة منه/
- الارشيف . للحفظ .

E-mail: saiyroon.bloc@yahoo.com
07809295556

جهة الإصدار: كتلة تحالف سائرون النيابية.

المصدر: صفحة تحالف سائرون، فيسبوك، 2019/12/3، شوهد في 2020/8/6، في: https://bit.ly/33QgZ0t

الوثيقة (17)
بيان معتصمي ساحة التحرير

تاريخ ١٢/٩

عاجل: الآن تم الاتفاق من قبل المتظاهرين في ساحة التحرير على ما يلي:-

1. **كل دعوات الدخول للمنطقة الخضراء ليوم غدٍ مرفوضة**
2. **المتظاهرون في ساحة التحرير سيقومون بمنع أي محاولة لدخول الخضراء والتي من شأنها إعطاء ذريعة للسلطة في قمع الاحتجاج السلمي القائم منذ 1 أكتوبر وحتى اللحظة**
3. **لا توجد أي مصلحة في دخول الخضراء لأنها تحتوي على سفارات عالمية ومنظمات أممية قد تطالها أيدي المندسين .. وبالتالي تقع الملامة على المتظاهرين السلميين ونفقد دعم المجتمع الدولي لتظاهراتنا المطالبة بالحقوق لا غير**

ختامًا

نقول لكل القادمين إلى ساحة التحرير ((نُرحب بكم متجردين من كل انتماء .. يجمعنا الوطن .. سلاحنا السلمية والثبات في التحرير))

... إلي يحب هذا الوطن يشارك ...

#Save_the_Iraqi_people

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: صفحة بغداد، فيسبوك، 2019/12/9، شوهد في 2020/8/6، في:https://bit.ly/3bSnF1Z

الوثيقة (18)

بيان معتصمي ساحة التحرير يدعو إلى رفض مرشحي الأحزاب

معتصمو ساحة التحرير

م/ بيان

يا أبناء شعبنا العراقي الكريم

ان دماء الشهداء الطاهرة التي سالت في مجزرة ساحة الخلاني والسنك ببغداد العز والمجد، وقبلها في الناصرية الأبية والنجف الأشرف وكربلاء الحسين، وبقية محافظاتنا الصابرة الثائرة، تلزمنا بالوفاء لها، والمضي على دربها، والتعاهد على تبني المطالب التي أريقت من أجلها، وقلناها سابقا ونقولها اليوم لا عودة للحياة الطبيعية الا بعودة الوطن الذي أراده الشهداء

لقد انجز الشعب العراقي بدماء أبنائه الزكية أولى خطواته نحو تحقيق أهداف ثورة تشرين العظيمة، وأجبر سفاح العصر على الاستقالة، بعد مئات الشهداء وآلاف المصابين ومئتهم من المعتقلين والمفقودين، واستكمالا لمسيرة الحرية الخالدة التي بدأها أبناء الشعب العراقي، فاننا نعيد تذكير الطبقة السياسية الحاكمة الفاسدة، بأن أي شخصية تقدمها الطبقة الفاسدة لتولي رئاسة الوزراء ولا تنطبق عليها الشروط والمواصفات التي كتبها أبناء العراق الغيارى في سفر الساحات الثائرة والتي باتت معروفة للقاصي والداني والصغير والكبير والمسؤول والمواطن ستكون مرفوضة من قبل المنتفضين، بل وان اصراركم على جس نبض الشارع من خلال الدفع بشخصيات مرتبطة بشكل أو بآخر بأحزابكم ونظامكم الدموي، أصبح لعبة مكشوفة حتى لأصغر شبل من أشبال هذه الثورة.

وبعد أن فشلت كل أساليب العنف و الإجرام بحق الشعب الثائر في انهاء ثورته، بات واضحا أن طغاة العراق ينتهزون الفرص ويحيكون المؤامرات لتبرير قمع الانتفاضة والإجهاز عليها من خلال الدفع باتجاه حرف مسار السلمية الى العنف والتصادم، وتجنبا لإعطائهم الفرصة والذريعة للقتل والإجرام، فاننا ندعو شبابنا في المحافظات كافة الى توخي الحذر والانتباه للدعوات المشبوهة والشائعات، والبقاء في ساحات التظاهر الخاصة بهم كل في محافظته، وعدم الا ٌ بزار الى مخطط العنف، وخصوصا ما يروج له من دخول للمنطقة الغبراء (الخضراء) يوم غد، فهذه ساحات بغداد وثوارها تفتح لكم قلوبها وتحتضنكم بكل ما أوتيت من كرم ومحبة وتآخي وسلام.

كما نحذر الكتل السياسية وميليشياتها من أساليب التحايل والخداع السياسي والالتفاف على مطالب وأهداف الثورة، وكلما أوقدتم نارا للغدر والقمع أطفأها الله بعزيمة ونضال وتضحيات وحكمة أبطال الميدان، وكلما اختطفتم منا ثائرا برز لكم الف ثائر، وكلما زاد اجرامكم زادت عزيمتنا للتخلص منكم.

حفظ الله العراق وأهله.. والرحمة والخلود للشهداء.. والشفاء العاجل للجرحى.. والحرية للمختطفين

والسلام على أرواح الشهداء ورحمة الله وبركاته.

معتصمو ساحة التحرير

٢٠١٩/١٢/٩

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: موقع المسلة، 2019/12/9، شوهد في 2020/8/28، في: https://bit.ly/3fYAqrK

الوثيقة (19)

بيان معتصمي ساحة التحرير يحدد شروطًا للقبول برئيس وزراء جديد

معتصمو ساحة التحرير

م/ بيان

يا أبناء شعبنا العراقي الكريم

كما تعلمون نحن ماضون باستعادة الدولة. نعم. نحن نشعر أن دولتنا مغتصبة رغم أن من يحكمنا عراقي.. فلقد خرجنا ثائرين بوجه من دمّر الدولة العراقية على حساب تضخم سلطة الأحزاب. وكل يوم احتجاجي نذرف فيه الكثير من الدماء والدموع ونفقد فيه الرفقة والأصدقاء من أصحاب المواقف النبيلة والمشرفة الذين سقطوا شهداء أبطالاً في مختلف مدن بلدنا الحبيب التي تشهد احتجاجاً سلمياً من أجل استعادة ما سلبه منّا أمراء الفساد وأصحاب الولاءات المشبوهة.

وبعد صبر وعزيمة استطعنا أن نزيل حكومة القناصين. أما الآن. فنحن على أبواب مرحلة جديدة تتطلب منّا إيضاح الواضحات. لذا وكما أشرنا في بياننا السابق. وبعد المشاورة وجدنا من الأهمية أن نحدد مواصفات رئيس الوزراء العراقي الذي سيتسنم دفة الحكم في المرحلة القادمة "الانتقالية" المهددة للانتخابات المبكرة. لتكون المرحلة القادمة هي من ستحدد مصير بلادنا.

وستكون شروطنا الأساسية التي يجب أن يتحلى بها رئيس الوزراء القادم كالآتي:

١. أن يكون مستقلاً ولم ينتمي لأي حزب أو تيار ومن غير مزدوجي الجنسية.
٢. لم يكن وزيراً أو بدرجة وزير أو برلمانيا أو محافظا.
٣. أن يكون نزيهاً وشجاعاً. ولم تؤشر عليه أي قضية فساد.
٤. أن يكون شاباً و لا يتجاوز عمره الـ 55 سنة.
٥. أن يتعهد بعدم الترشح للانتخابات القادمة.
٦. أن يكون ملزماً بتنفيذ مطالب الثوار في ساحات الاعتصام.
٧. أن يكون قراره عراقياً مستقلاً خالصاً ولا يخضع لضغوط الكتل السياسية أو للتدخلات الخارجية.

والسلام على أرواح الشهداء ورحمة الله وبركاته.

معتصمو ساحة التحرير
٢٠١٩/١٢/١١

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: موقع عراقي 24، 2019/12/11، شوهد في 2020/12/2، في: https://bit.ly/3ltZGY7

الوثيقة (20)

بيان معتصمي ساحة التحرير يلوح بخطوات تصعيدية

العدد / صفر

بيان

بينما يترقب الشعب العراقي الطبقة السياسية وهي تناور الحركة الاحتجاجية بشأن مطالبها الحقة، نشير وبشكل واضح الى أن ما يحدث في أروقة الطبقة هذه لا يتماشى أبداً مع ما مر به الشعب وجماهيره المنتفضة من أجل حياة كريمة، وما يحدث حتى الآن يؤكد وبشكل واضح اعتباطية هذه الطبقة وعدم جديتها، بل وحتى عدم احترامها لمطالب الجماهير ودمائهم منذ الأول من شهر تشرين الأول، وعليه نقول:

١. بشأن اللغط حول ترشيح رئيس الوزراء الانتقالي، يعلن المعتصمون والمتظاهرون في ساحة التحرير أنهم لا يتبنون أي مرشح لمنصب رئيس الوزراء الانتقالي أو المؤقت، وكل ما يتم تداوله حتى الآن غير مقبول ومرفوض من ساحات الاعتصام.

٢. مطالبة رئيس الجمهورية باتخاذ موقف مسؤول وواضح بترشيح اسم مستقل لمنصب رئاسة الوزراء المؤقت، للمضي بحكومة انتقالية مصغرة، تعمل لمدة أقصاها ستة أشهر؛ لتأمين انتخابات عادلة ونزيهة على وفق قانونين، للانتخابات ولمفوضية الانتخابات يحقق مطالب المتظاهرين في عموم العراق.

٣. تفعيل دور القوات الأمنية باتخاذ موقف حازم وشجاع تجاه عمليات الخطف والاغتيالات التي تحدث في بغداد وفي المدن العراقية الأخرى، وخلاف ذلك فإن من أولويات الحكومة المقبلة النظر في إعادة هيكلة القوات المسلحة النظامية وكل المؤسسات الأمنية والمجيء بأفراد وقيادات جديدة.

٤- في حال إصرار الكتل السياسية على تبني شخصية سياسية متمثلة برئيس وزراء لا تنطبق سيرته مع مواصفات الشارع المنتفض؛ ستتخذ الاحتجاجات خطوات تصعيدية من شأنها الضغط وبشكل فعال ومغاير على السلطات التنفيذية والتشريعية.

٢٠١٩/١٢/١٨

معتصمو ساحة التحرير

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: صفحة "معتصمو ساحة التحرير"، فيسبوك، 2019/12/18، شوهد في 2020/8/8، في: https://bit.ly/2QswELy

الوثيقة (21)

بيان معتصمي ساحة التحرير يعلن أسماء مرشحين لتشكيل الحكومة الجديدة

معتصمو ساحة التحرير

م ا بيان

أيها الشعب العراقي الكريم..

ايماناً منا بسلطة الشعب الذي هو مصدر السلطات و وفاءً لدماء الشهداء و الجرحى الذين سقطوا في ساحات الاحتجاج ضد الفساد والخراب الذي تحكم بمصير أبناء الرافدين ، كان لابد ان نخرج ونكمل مسيرة الإصلاح وفاءا الى الشعب العراقي الذي يتطلع الى التغيير ، ولضرورة ان يكون ابناء الشعب جزءاً اساسياً في رسم الخارطة السياسية وتحديد مصيرهم الوطني والسياسي كونه يمثل جزءاً من المسؤولية الاجتماعية والوطنية ، وحق مشروع لكل عراقي، وانسجاماً مع مواصفات المرشحين لرئاسة الوزراء التي أعلن عنها المتظاهرون السلميون سابقا لقطع الطريق على الأحزاب الفاسدة والمستأثرة بالسلطة والتي تريد فرض مرشحيها بالغصب على ابناء الشعب ، فقد درس معتصمو ساحة التحرير طرح عدد من الشخصيات التي يمكن ان تحظى بقبول أبناء الشعب العراقي الثائر ضد الظلم والفساد .
لذلك نعلن عن اسماء مرشحينا متوسمين فيهم خيرا ومؤمنين بقدرتهم وكفاءتهم ونزاهتهم وامكانيتهم على تجاوز هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ العراق ، ولكي تكون جزءاً من صناعة القرار ، وشركاء في تشكيل الحكومة التي نريدها ان تمثل ابناء العراق بعدالة ، نعرض ممن نشهد لهم بالنزاهة و الخبرة والعدالة ، فإننا نسمي الاشخاص المذكورين آنفا بعد اخذ موافقتهم وقبولهم وتعهدهم بالنزاهة والإخلاص والالتزام بما يخدم العراق أرضا وشعبا على ان يتم اختيار احد المدرجة أسمائهم لتشكيل الحكومة :

١- القاضي رائد جوحي
٢- القاضي عبد الأمير الشمري
٣ - الاستاذ ابراهيم حسين علي
٤ - الدكتور غني الخالقاني
٥ - الاستاذ سلام علي المهدي

والسلام على ارواح الشهداء ورحمه الله وبركاته

معتصمو ساحة التحرير
٢٠١٩\١٢\١٨

جهة الإصدار: معتصمو ساحة التحرير.

المصدر: وكالة أهل الرافدين الإخبارية، 2019/12/18، شوهد في 2020/8/8، في: https://bit.ly/3hIvffu

الوثيقة (22)

نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة (23/ ربيع الآخر/1441هـ) الموافق (2019/12/20)

نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة (٢٣/ربيع الآخر/١٤٤١هـ) الموافق (٢٠١٩/١٢/٢٠م)

أيّها الأخوة والأخوات

نقرأ عليكم نص ما وردنا من مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) في النجف الأشرف:

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يزال البلد يعيش أوضاعاً صعبة ومقلقة، حيث تستمر فئات مختلفة من المواطنين في المشاركة في التظاهرات والاعتصامات السلمية المطالبة بالإصلاح، في حين يتعرض بعض الفاعلين فيها للاغتيال والخطف والتهديد، وفي المقابل تجبر العديد من الدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية على غلق أبوابها من دون ضرورة تدعو الى ذلك، وتتعرض ممتلكات بعض المواطنين للحرق والتخريب، ويشتكي الكثيرون من ضعف هيبة الدولة وتمرّد البعض على القوانين والضوابط المنظمة للحياة العامة في البلد بلا رادع أو مانع.

وقد أشرنا في خطبة سابقة الى ان الشعب هو مصدر السلطات ومنه تستمد شرعيتها ـ كما ينص عليه الدستور ـ وعلى ذلك فإنّ أقرب الطرق وأسلمها للخروج من الأزمة الراهنة وتفادي الذهاب الى المجهول أو الفوضى أو الاقتتال الداخلي ـ لا سمح الله ـ هو الرجوع الى الشعب بإجراء انتخابات مبكرة، بعد تشريع قانون منصف لها، وتشكيل مفوضية مستقلة

لإجرائها، ووضع آلية مراقبة فاعلة على جميع مراحل عملها تسمح باستعادة الثقة بالعملية الانتخابية.

ولكن الملاحظ تعرقل إقرار قانون الانتخابات الى اليوم وتفاقم الخلاف بشأن بعض مواده الرئيسة، وهنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة الاسراع في إقراره وأن يكون منسجماً مع تطلعات الناخبين، يقرّبهم من ممثليهم، ويرعى حرمة أصواتهم ولا يسمح بالالتفاف عليها. إنّ اقرار قانون لا يكون بهذه الصفة لن يساعد على تجاوز الأزمة الحالية.

واذا تمّ إقرار قانون الانتخابات على الوجه المقبول يأتي الدور للنخب الفكرية والكفاءات الوطنية الراغبة في العمل السياسي لتنظم صفوفها وتعد برامجها للنهوض بالبلد وحلّ مشاكله المتفاقمة في إطار خطط عملية مدروسة، لكي تكون على إستعداد لعرضها على الناخبين في أوان الانتخابات، ويتم التثقيف على التنافس فيها لا على أساس الانتماءات المناطقية او العشائرية أو المذهبية للمرشحين بل بالنظر الى ما يتصفون به من كفاءة ومؤهلات وما لديهم من برامج قابلة للتطبيق للعبور بالبلد الى مستقبل أفضل، على أمل أن يقوم مجلس النواب القادم والحكومة المنبثقة منه بالدور المطلوب منهما في إجراء الإصلاحات الضرورية للخلاص من تبعات الفساد والمحاصصة وغياب العدالة الاجتماعية في المدة السابقة.

وختاماً نأمل أن لا يتأخر طويلاً تشكيل الحكومة الجديدة، التي لا بد من أن تكون حكومة غير جدلية، تستجيب لاستحقاقات المرحلة الراهنة، وتتمكن من إستعادة هيبة الدولة وتهدئة الأوضاع، وإجراء الانتخابات القادمة في أجواء مطمئنة بعيدة عن التأثيرات الجانبية للمال او السلاح غير القانوني وعن التدخلات الخارجية. والله وليّ التوفيق.

المصدر: موقع سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، 2019/12/20، شوهد في 2020/8/20، في: https://bit.ly/3aOVlLl

الوثيقة (23)

بيان اللجنة المنظمة لمظاهرات تشرين يدعو إلى الاستمرار في الإضراب

بسم الله الرحمن الرحيم

The Organising Committee for the Demonstration of October Revolution

Our revolution Continues until we win back our homeland

اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين

ثورتنا مستمرة حتى نستعيد الوطن

No: العدد / ١٥٣

Date: / /2019 التاريخ /٢٠١٩/١٢/٢١

بيان

١٢/٢٢ الاضراب المزلزل

يعرب ثوار تشرين والمتظاهرون في ساحة التحرير وميادين التظاهرات في المحافظات المنتفضة وجميع ابناء الشعب العراقي عن فخرهم وامتنانهم الى جيل المستقبل القادم وأمل العراق المشرق الى طلاب وطالبات العراق في الجامعات والمدارس الثانوية والابتدائية لمواقفهم الكبيرة في مساندة ثورة تشرين الساعية لاسترجاع الوطن من الفاسدين والمجرمين .

يا أصحاب القمصان البيضاء لقد كان إضرابكم ووثبتكم الكبيرة في نصرة وطنكم الغالي عراق الحضارات وبلاد الرافدين زلزالا هز اركان النظام الفاسد لأنكم كنتم شريان التظاهرات الذي يتدفق عطاءا وبسالة في مواجهة القمع الحكومي والميليشياوي بمظاهراتكم السلمية التي عززتم مواقفها وموقف اخوانكم وأخواتكم في استمرار ثورة تشرين ومطالبها العادلة في طرد الاحتلال الايراني واستعادة الوطن من الأحزاب الفاسدة .

ومن أجل ذلك وإتماما لما بدأتم به فإن إخوانكم وأخواتكم في ساحات الاعتصام يدعونكم إلى الاستمرار في إضرابكم وليكن يوم الاحد الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٢ إضرابا مزلزلا في كل الجامعات والمدارس لأن ثورتكم تمر في منعطف الانتصار الفعلي للثورة وللعراق بعد فشل السلطة وأحزابها الفاسدة في إدارة شؤون العراق على مدار ١٦ عاما .

يا ثوار القمصان البيضاء يا أهل الوفاء لشهداء العراق وجرحاهم الذين حملوا وإياكم مستقبل العراق إن استمراركم باضرابكم جعلهم يترنحون وهم أيلون للسقوط امام ثورتكم ثورة القمصان البيضاء .

يا فرسان العراق وأمله المشرق أنتم تعلمون جيدا أن التغيير لن يرتقي الا بنظام سياسي وطني يبنى بكم، وترسم معالم طريقه أقلامكم الحرة النزيهة، ولأجل ذلك لن نتنازل الا باسقاط نظام المحاصصة الحزبية والطائفية، ولا نوافق على انتخابات مبكرة في ظل هذه الاحزاب التي ستزورها بقوانين مفصلة على مقاسها.

يا أمل العراق المشرق اجعلوا شوارع بغداد والمحافظات الأخرى يوم الاحد تتزين بلباسكم الابيض الناصع لتكون رسالة مزلزلة واضحة من طلبة العراق الغيارى إلى النظام الفاسد في المنطقة الغبراء أن ارحلوا فلا مكان لكم في مستقبل مشرق يقوده أبناء العراق وشبابه .

إنّ الخيول وإن تراها أرهقت ... سيئوز منها من يكونُ أصيلا

اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين

جهة الإصدار: اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين.

المصدر: كلكامش برس، 2019/12/21، شوهد في 2020/8/20، في: https://bit.ly/3hIvtTS

الوثيقة (24)

الرئيس العراقي يرفض العيداني رئيسًا للوزراء ويعلن استعداده للاستقالة

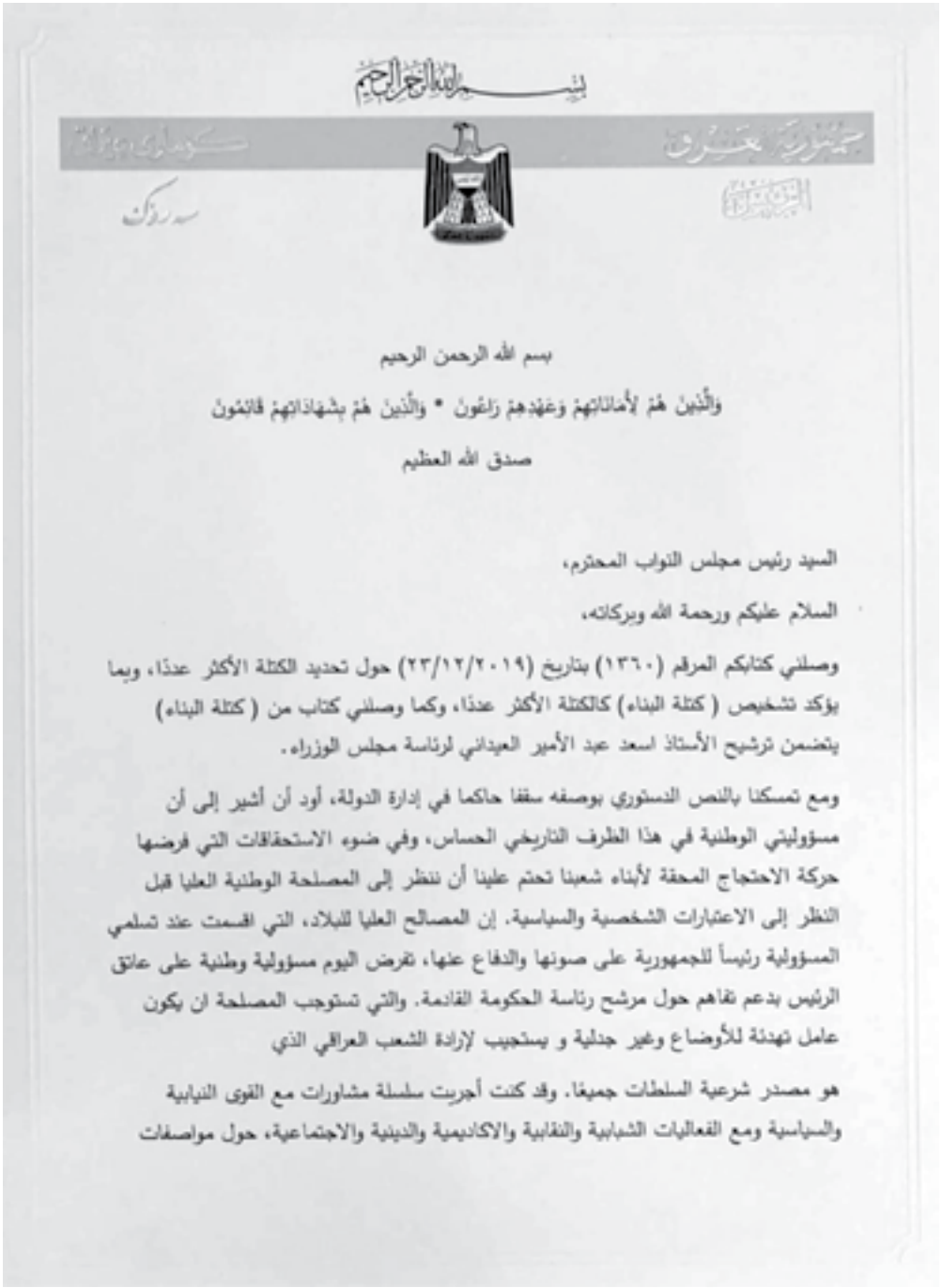

بسم الله الرحمن الرحيم

والَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ

صدق الله العظيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وصلني كتابكم المرقم (١٣٦٠) بتاريخ (٢٣/١٢/٢٠١٩) حول تحديد الكتلة الأكثر عددًا، وبما يؤكد تشخيص (كتلة البناء) كالكتلة الأكثر عددًا، وكما وصلني كتاب من (كتلة البناء) يتضمن ترشيح الأستاذ اسعد عبد الأمير العيداني لرئاسة مجلس الوزراء.

ومع تمسكنا بالنص الدستوري بوصفه سقفا حاكما في إدارة الدولة، أود أن أشير إلى أن مسؤوليتي الوطنية في هذا الظرف التاريخي الحساس، وفي ضوء الاستحقاقات التي فرضتها حركة الاحتجاج المحقة لأبناء شعبنا تحتم علينا أن ننظر إلى المصلحة الوطنية العليا قبل النظر إلى الاعتبارات الشخصية والسياسية. إن المصالح العليا للبلاد، التي اقسمت عند تسلمي المسؤولية رئيساً للجمهورية على صونها والدفاع عنها، تفرض اليوم مسؤولية وطنية على عاتق الرئيس بدعم تفاهم حول مرشح رئاسة الحكومة القادمة. والتي تستوجب المصلحة ان يكون عامل تهدئة للأوضاع وغير جدلية و يستجيب لإرادة الشعب العراقي الذي

هو مصدر شرعية السلطات جميعًا. وقد كنت أجريت سلسلة مشاورات مع القوى النيابية والسياسية ومع الفعاليات الشبابية والنقابية والاكاديمية والدينية والاجتماعية، حول مواصفات

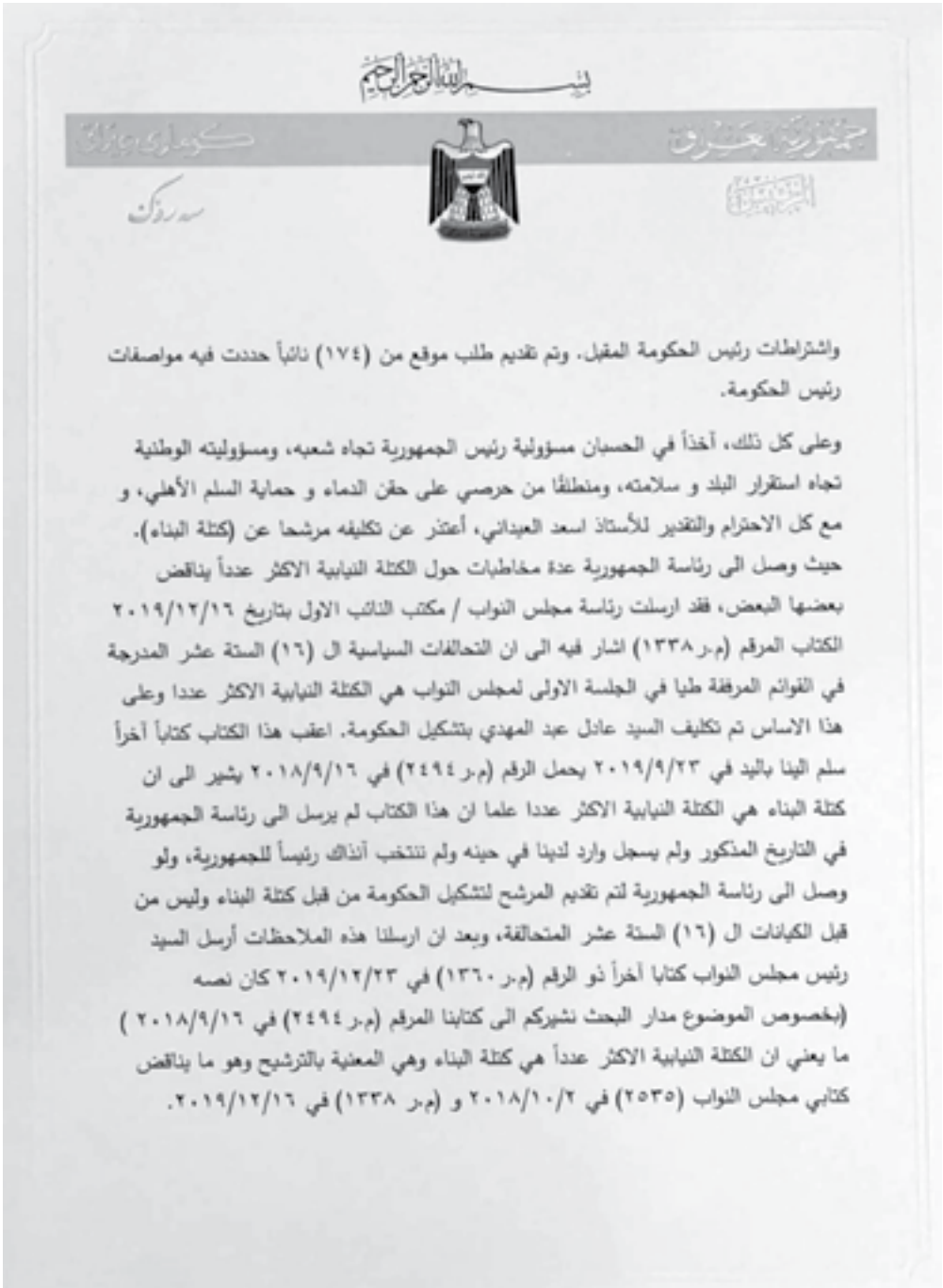

بسم الله الرحمن الرحيم

واشتراطات رئيس الحكومة المقبل. وتم تقديم طلب موقع من (١٧٤) نائباً حددت فيه مواصفات رئيس الحكومة.

وعلى كل ذلك، آخذاً في الحسبان مسؤولية رئيس الجمهورية تجاه شعبه، ومسؤوليته الوطنية تجاه استقرار البلد و سلامته، ومنطلقًا من حرصي على حقن الدماء و حماية السلم الأهلي، و مع كل الاحترام والتقدير للأستاذ اسعد العيداني، أعتذر عن تكليفه مرشحا عن (كتلة البناء). حيث وصل الى رئاسة الجمهورية عدة مخاطبات حول الكتلة النيابية الاكثر عدداً يناقض بعضها البعض، فقد ارسلت رئاسة مجلس النواب / مكتب النائب الاول بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٦ الكتاب المرقم (م.ر ١٣٣٨) اشار فيه الى ان التحالفات السياسية ال (١٦) الستة عشر المدرجة في القوائم المرفقة طيا في الجلسة الاولى لمجلس النواب هي الكتلة النيابية الاكثر عددا وعلى هذا الاساس تم تكليف السيد عادل عبد المهدي بتشكيل الحكومة. اعقب هذا الكتاب كتاباً آخراً سلم الينا باليد في ٢٠١٩/٩/٢٣ يحمل الرقم (م.ر ٢٤٩٤) في ٢٠١٨/٩/١٦ يشير الى ان كتلة البناء هي الكتلة النيابية الاكثر عددا علما ان هذا الكتاب لم يرسل الى رئاسة الجمهورية في التاريخ المذكور ولم يسجل وارد لدينا في حينه ولم ننتخب آنذاك رئيساً للجمهورية، ولو وصل الى رئاسة الجمهورية لتم تقديم المرشح لتشكيل الحكومة من قبل كتلة البناء وليس من قبل الكيانات ال (١٦) الستة عشر المتحالفة، وبعد ان ارسلنا هذه الملاحظات أرسل السيد رئيس مجلس النواب كتابا آخراً ذو الرقم (م.ر ١٣٦٠) في ٢٠١٩/١٢/٢٣ كان نصه (بخصوص الموضوع مدار البحث نشيركم الى كتابنا المرقم (م.ر ٢٤٩٤) في ٢٠١٨/٩/١٦) ما يعني ان الكتلة النيابية الاكثر عدداً هي كتلة البناء وهي المعنية بالترشيح وهو ما يناقض كتابي مجلس النواب (٢٥٣٥) في ٢٠١٨/١٠/٢ و (م.ر ١٣٣٨) في ٢٠١٩/١٢/١٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق — رئاسة الجمهورية

وفي نطاق واجبي الذي يحتم صون الدستور وحمايته، يجب الإشارة الى المادة ٦٧ من الدستور والتي تلزم رئيس الجمهورية ب"المحافظة على استقلال العراق و سيادته و وحدته و سلامة أراضيه"، و كذلك المادة ٧٦ التي تلزم الرئيس بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا لتشكيل مجلس الوزراء، من دون ان يكون له حق للاعتراض. و بما أن هذا الموقف المتحفظ من الترشيح الحالي قد يُعدُ إخلالاً بنص دستوري، لذلك أضع استعدادي للاستقالة من منصب رئيس الجمهورية أمام اعضاء مجلس النواب، ليقرروا في ضوء مسؤولياتهم كممثلين عن الشعب ما يرونه مناسبا. فيقينا لا خير يرتجى في موقع أو منصب لا يكون في خدمة الناس وضامناً لحقوقهم.

وإنني بذلك اؤكد على أن الحراك السياسي والبرلماني يجب أن يكون معبراً دائماً عن الإرادة الشعبية العامة، وعن مقتضيات الأمن والسلم الاجتماعيين، وعن الاستحقاق لتوفير حكم رشيد يوفر الأمن ويرتقي إلى مستوى تطلعات الشعب وتضحياته.

وأقتبس من بلاغة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) قوله "رحم الله امرءاً أحيا حقاً وأمات باطلاً ودحض الجور وأقام العدل" فالعدل هو مبتغى الحكم ومقصدُه، وهو الغاية النهائية للدساتير و موقع المسؤولية الرسمية والسيادية، كما أنه استحقاق أبناء شعبنا بعد كل التضحيات التي قُدِّمت لحفظ الوطن و حماية حقوق المواطن.

الرحمة والخلود لشهداء العراق، الأمن والسلم والرفعة لشعب العراق، ومن الله التوفيق.

برهم صالح

رئيس الجمهورية

٢٠١٩/١٢/٢٦

جهة الإصدار: رئيس جمهورية العراق، برهم صالح.

المصدر: وكالة الصحافة المستقلة، 2019/12/26، شوهد في 2020/8/8، في: http://bit.ly/3iqoIHO

الوثيقة (25)

بيان

جمهورية العراق
تحالف البناء

العدد : ٣٣١٦
التاريخ: ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

((ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني الا في الفتنة سقطوا وان جهنم لمحيطة بالكافرين))

لقد حرصنا منذ اليوم الأول لأعلان نتائج الأنتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨ على التوافق حفاظا على السلم الأهلي وتحاشيا لحدوث أزمات ومشاكل تعكر فرحة العراقيين الكبرى بالأنتصار على تنظيم داعش الإرهابي.

ودعما لهذا التوافق آثرنا السكوت عن أستحقاقنا في الكتلة النيابية الأكثر عدداً والذي تبلناه وسجلناه في الجلسة الأولى لمجلس النواب بتاريخ ٢٠١٨-٩-١٦ وذهبنا الى ترشيح السيد عادل عبد المهدي مع كتلة سائرون وبموافقة الكتل الأخرى لتولي منصب رئيس الوزراء ، وبعد أستقالة السيد رئيس الوزراء كنا حريصين على اتباع ذات الآلية في اختيار مرشح بديل لمنصب رئيس الوزراء.

ولكن لجوء السيد رئيس الجمهورية الى سياسة قتل الوقت وتوجيه الرسائل الى هذه الجهة وتلك وعدم الالتزام بالمهل الدستورية دفعنا الى تقديم الأدلة الثبوتية التي لا تقبل الشك باعتبارنا الكتلة النيابية الأكثر عددا والتي اعتمدناها في تقديم مرشحنا لرئيس الجمهورية الذي كان قد تعهد بتكليفه بتشكيل الحكومة

ولكننا فوجئنا بأصرار رئيس الجمهورية على مخالفة الدستور وعدم تكليف مرشح الكتلة الاكبر بحجة رفض المرشح من بعض الأطراف السياسية.

أننا في تحالف البناء واذ نجدد التزامنا التام بالسياقات الدستورية التي تؤكد عليها المرجعية الدينية العليا نرفض بشكل قاطع أي تبريرات او عملية التفاف على الدستور ، وان انتهاك الدستور من الجهة التي يفترض أن تكون حامية له يعني دفع البلاد الى الفوضى التي لا تخدم سوى الجهات الأجنبية التي تتربص الشر بالعراق وشعبه الذي يرفض بقوة الإملاءات من أية جهة كانت وفرض سياسة الأمر الواقع وفي الأدراج وتجاوز المؤسسات الدستورية.

ان مخالفة الدستور ورفض تكليف رئيس الوزراء وفق السياقات الدستورية سيؤدي الى نتائج تتناقض مع مطالب المتظاهرين وعموم الجماهير في تحقيق الامن والاستقرار لبدأ عملية تنفيذ مطالب المتظاهرين السلميين.

وعلى مجلس النواب اتخاذ الإجراءات القانونية بحق رئيس الجمهورية لحنثه باليمين وخرقه للدستور.

ونؤكد اننا سنكون دائماً حريصين على مصالح شعبنا ولا يزايد علينا احد في خدمة هذا الشعب العظيم وتحقيق مصالحه الرحمة والخلود لشهداء العراق جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ع/ رئيس تحالف البناء
٢٠١٩/١٢/٢٦

جهة الإصدار: تحالف البناء.

المصدر: موقع آفاق، 2019/12/26، شوهد في 2020/8/8 في: https://bit.ly/3oQzpFY

الوثيقة (26)

قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

قوانين

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

قرار رقم (٣٠)

بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور.

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣

إصدار القانون الآتي :

رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩

قانون

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

(الفصل الأول)

المادة ١٠- تؤسَّس بموجب هذا القانون هيئة تسمى (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) وهي هيئة مهنية مستقلة ومحايدة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتخضع لرقابة مجلس النواب ، وتتولى الآتي:

أولاً: وضع الانظمة والتعليمات المعتمدة في الانتخابات والاستفتاءات الاتحادية والاقليمية والمحلية في جميع أنحاء العراق لضمان تنفيذها بصورة عادلة ونزيهة.

ثانياً: القيام بالإعلان وتنظيم وتنفيذ أنواع الانتخابات والاستفتاءات كافة الاتحادية والمحلية في المحافظات غير المنتظمة في إقليم والاشراف عليها وفق احكام الدستور في جميع انحاء العراق.

ثالثاً: تقوم هيئة الاقاليم للانتخابات بالتنسيق والتعاون مع المكتب الوطني بمهام الادارة والنظم الانتخابية الاتحادية الخاصة بالاقاليم تحت اشراف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

(الفصل الثاني)

المادة -٢- تتألف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من:

أولاً: مجلس المفوضين.

ثانياً: الادارة الانتخابية.

المادة -٣- يتكون مجلس المفوضين من تسعة اعضاء وعلى النحو الاتي:

أولاً: خمسة من قضاة الصنف الاول يختارهم مجلس القضاء الاعلى من بين مجموع المرشحين مع مراعاة العدالة بين المناطق الاستئنافية.

ثانياً: اثنان من قضاة الصنف الاول يختارهم مجلس القضاء الاعلى من بين مجموع المرشحين يرسلهم مجلس القضاء في اقليم كوردستان مع مراعاة توزيعهم على المناطق الاستئنافية في الاقليم.

ثالثاً: اثنان من اعضاء مجلس الدولة من المستشارين حصراً والمرشحين من مجلس الدولة يختارهم مجلس القضاء الاعلى.

رابعاً: يتم اختيار المذكورين في البنود (اولا وثانياً وثالثاً) بالقرعة المباشرة في مجلس القضاء الاعلى بحضور ممثل الامم المتحدة ومن يرغب من وسائل الاعلام والمنظمات والنقابات.

خامساً: يراعى تمثيل المرأة في اختيار مجلس المفوضين للاعضاء التسعة.

المادة -٤- يشترط فيمن يرشح لمجلس المفوضين ما يأتي:

أولاً: أن يكون عراقيا مقيما في العراق اقامة دائمة.

ثانياً: أن يكون حسن السيرة والسلوك.

ثالثاً: أن يكون مستقلا من الناحية السياسية.

رابعاً: أن لا يكون مشمولاً بقانون الهيأة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة.

خامساً: غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف او أثرى بشكل غير مشروع على حساب المال العام بحكم قضائي بات وان شمل بعفو عام أو خاص.

المادة -٥٥- يتولى مجلس القضاء الاعلى ارسال اسماء اعضاء مجلس المفوضين التسعة الذين تم اختيارهم طبقاً لما ورد في المادة (٣) من هذا القانون الى رئاسة الجمهورية لغرض اصدار المرسوم خلال مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً.

المادة -٦٠- تُعقد الجلسة الأولى لمجلس المفوضين برئاسة أكبر الأعضاء (التسعة) سناً لانتخاب ما يأتي:

أولاً: رئيس للمجلس من بين أحد أعضائه من القضاة.

ثانياً: نائب للرئيس ومقرر للمجلس من أعضائه الآخرين.

المادة -٧٠- أولاً: تكون ولاية أعضاء مجلس المفوضين لمدة (٤) اربع سنوات غير قابلة للتمديد تبدأ من تاريخ إصدار المرسوم الجمهوري مع مراعاة ما ورد بأحكام البند (ثانياً) من هذه المادة.

ثانياً: رئيس المجلس هو الممثل القانوني للمفوضية وله بموجب ذلك تمثيلها امام الغير.

ثالثاً: يمارس الرئيس او من ينوب عنه الصلاحيات الآتية:

أ. إدارة أعمال المجلس التنظيمية والإدارية.

ب. الدعوة لانعقاد اجتماعات المجلس وترؤسها بما في ذلك اي اجتماع يطلبه اربعة من أعضاء المجلس على الأقل.

ج. اي مهمات اخرى يكلفه بها المجلس.

رابعاً: يؤدي رئيس مجلس المفوضين واعضاؤه اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الاعلى وبالصيغة الآتية:

(أقسمُ باللهِ العليِّ العظيم أن أؤدّي مسؤولياتي القانونية والمهنيّة بأمانةٍ ونقاءٍ وإخلاص وأعملَ على إنجاز المَهامِ المُوكلةِ إليَّ باستقلال وحيادٍ واللهَ على ما أقوله شهيد)

خامساً: يكون اجتماع المجلس صحيحاً بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه وتتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

المادة ٨٠- ينتخب اعضاء مجلس المفوضين من بين اعضائه رئيساً للإدارة الانتخابية يمارس اعماله لمدة لاتزيد على (١) سنة غير قابلة للتجديد.

المادة ٩٠- ترتبط بمجلس المفوضين الدوائر الآتية:

أولاً: الأمانة العامة لمجلس المفوضين: يديرها موظف بدرجة مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص وله خدمة فعلية لا تقل عن (١٠) عشر سنوات تتولى الاعمال الإدارية والتنظيمية الخاصة بالمجلس.

ثانياً: دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية: يديرها موظف بدرجة مدير عام من ذوي الخبرة والاختصاص حاصل على شهادة عليا في القانون أو العلوم السياسية وله خدمة فعلية لا تقل عن (١٠) عشر سنوات تتولى اصدار اجازة تأسيس الاحزاب ومتابعة أعمالها ونشاطاتها وفقا لقانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ أو أي قانون يحلّ محله.

(الفصل الثالث)

صلاحيات مجلس المفوضين

المادة ١٠٠- يمارس مجلس المفوضين الصلاحيات الآتية:

أولاً: المصادقة على سجل الناخبين.

ثانياً: المصادقة على سجل الكيانات السياسية لغرض خوض الانتخابات.

ثالثاً: المصادقة على سجل قوائم المرشحين للانتخابات.

رابعاً: إعتماد مراقبي الانتخابات ووكلاء الكيانات السياسية والإعلاميين والمراقبين الدوليين.

خامساً: البت في الشكاوى والطعون الانتخابية كافة وتكون قراراته قابلة للطعن امام الهيئة القضائية للانتخابات.

سادساً: المصادقة على اجراءات العد والفرز.

سابعاً: المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاء والاعلان عنها بعد المصادقة عليها من الجهات القضائية المختصة باستثناء نتائج انتخابات مجلس النواب التي تصادق عليها المحكمة الاتحادية العليا.

ثامناً: وضع الانظمة والتعليمات التي تحفظ للعملية الانتخابية نزاهتها.

تاسعاً: المصادقة على هيكلية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتعيينات في الوظائف العليا فيها كافة.

عاشراً: رسم السياسة المالية للمفوضية.

حادي عشر: اختيار رئيس للادارة الانتخابية من بين اعضائه ولاتتجاوز مدة اشغاله للادارة الانتخابية اكثر من (١) سنة غير قابلة للتجديد.

ثاني عشر: منح المخصصات التي يراها مناسبة لموظفي المفوضية من غير أعضاء مجلس المفوضين والمديرين العامين على ألا تتجاوز ٢٠٠% من مجموع ما يتقاضونه شهريا.

ثالث عشر: وضع نظام داخلي خاص بالمفوضية.

رابع عشر: اعتماد الطريقة المناسبة لنشر قراراته بالنافتين الرسمية خلال (٣) ثلاثة ايام من تاريخ صدورها.

خامس عشر: إعداد تقارير فصلية عن عمل المفوضية وتقديمها الى مجلس النواب.

سادس عشر: نشر الثقافة الانتخابية وتوعية الناخبين وتعزيز الممارسة الديمقراطية بالوسائل المتاحة.

المادة -١١- أولاً: تنتهي العضوية في مجلس المفوضين لأحد الاسباب الآتية:

أ. قبول استقالة عضو المجلس.

ب. وفاة عضو المجلس.

ج. عجز عضو المجلس عن القيام بواجباته بتقرير طبي صادر عن لجنة طبية مختصة.

ثانياً: اذا شغر احد مقاعد مجلس المفوضين لأحد الاسباب المذكورة في هذه المادة فيتم استبداله بعضو يجري اختياره من الفئة نفسها وبالآلية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة -١٢- أعضاء مجلس المفوضين غير قابلين للعزل أو الإقالة الا في حالة صدور حكم قضائي بات بحق عضو المجلس عن جريمة مخلة بالشرف أو جناية او اعفائهم بعد استجواب في مجلس النواب وفقاً لاحكام المادة (٦١ – ثامناً - هـ) من الدستور.

المادة -١٣- أولاً: لرئيس مجلس المفوضين صلاحيات الوزير المختص فيما يتعلق بعمل المفوضية.

ثانياً: يخير رئيس مجلس المفوضين واعضاؤه بين ما يتقاضونه من راتب ومخصصات من دوائرهم السابقة أو مكافأة مالية تعادل ما يتقاضاه وكيل الوزارة من راتب ومخصصات.

ثالثاً: يخير رئيس وأعضاء مجلس المفوضين عند انتهاء عملهم بين ان يعودوا الى عملهم السابق او يحالوا الى التقاعد على ان يتقاضوا راتباً تقاعدياً بنسبة ٨٠% مما يتقاضونه خلال عملهم.

رابعاً: تحتسب الخدمة في المفوضية خدمة فعلية لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد.

قوانين

(الفصل الرابع)

الإدارة الانتخابية

المادة -١٤- أولاً: تتألف الادارة الانتخابية من المكتب الوطني والمكاتب الانتخابية في الاقليم والمحافظات وفقا لهيكلية يتم اقتراحها من قبل رئيس الإدارة الانتخابية ويصادق عليها مجلس المفوضين.

ثانياً: تتولى الادارة الانتخابية تنفيذ القرارات والانظمة والإجراءات الصادرة عن مجلس المفوضين وإعداد الخطط الفنية والعملياتية لأي عملية انتخابية ومتابعة التشكيلات الإدارية التابعة لها وادارة الاعمال الادارية والنشاطات الفنية الخاصة بالشأن الانتخابي.

المادة -١٥- يتولى مجلس المفوضين اختيار معاونين لرئيس الادارة الانتخابية وكما ياتي:

أولاً: معاون رئيس الادارة الانتخابية للشؤون الفنية – يديرها موظف بدرجة مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص المناسب لا تقل خبرته عن (١٠) عشر سنوات يتولى متابعة تنفيذ النشاطات ذات الطابع العملياتي والإجرائي والاشراف على عمل دائرة العمليات ودائرة الاعلام والاتصال الجماهيري في المكتب الوطني والجوانب الفنية في مكاتب المحافظات.

ثانياً: معاون رئيس الادارة الانتخابية للشؤون الادارية والمالية – يديرها موظف بدرجة مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل في الاختصاصات الإدارية او المحاسبية او القانونية ، ومن ذوي الاختصاص ولا تقل خبرته عن (١٠) عشر سنوات يتولى متابعة تنفيذ النشاطات ذات الطابع القانوني والاداري والمالي والاشراف على عمل الدائرة الادارية والقانونية والدائرة المالية في المكتب الوطني والجوانب الادارية في مكاتب المحافظات.

المادة -١٦- يتكون المكتب الوطني مما يأتي:

أولاً: الدائرة الإدارية والمالية: يديرها موظف بدرجة مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في الاختصاصات الإدارية او المالية أو الاختصاصات المناسبة لا تقل خبرته عن (١٠) عشر سنوات، يتولى مسؤولية الأمور الإدارية والتنظيمية للمفوضية وموظفيها ومواردها البشرية ومسؤولية الشؤون المالية والتدقيق والرقابة الداخلية لها.

ثانياً: الدائرة القانونية: يديرها موظف بدرجة مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في القانون ولا تقل خبرته عن (١٠) عشر سنوات ويتولى:

أ. متابعة تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بعمل المفوضية.

ب. متابعة القضايا والدعاوى التي تكون المفوضية طرفاً فيها وتمثيل المفوضية امام المحاكم والهيئات بوكالة تصدر عن رئيس المفوضية.

ج. تقديم المقترحات وابداء الرأي والمشورة القانونية في جميع المسائل التي يعرضها عليه رئيس الادارة الانتخابية او معاوناه.

ثالثاً: دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات: يديرها موظف بدرجة مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل لا تقل خبرته عن (١٠) عشر سنوات في اختصاصات علوم وهندسة الحاسبات او الاختصاصات الادارية لتوفير الدعم التقني لتطوير اداء المفوضية في المكتب الوطني والمحافظات ويتولى مسؤولية ادارة النشاطات ذات الطابع الفني الخاص بالعمليات الانتخابية على وفق الجدول الزمني الخاص بالعملية الانتخابية.

رابعاً: دائرة الاعلام والاتصال الجماهيري: يديرها موظف بدرجة مدير حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل في الاختصاصات المناسبة وبخبرة لاتقل عن(١٠) عشر سنوات وتتولى تغطية نشاطات المفوضية ، وإبراز أهمية تلك النشاطات ، ونشرها عبر وسائل الإعلام ، والاسهام في تطوير البرامج وتهيئة مفردات الخطة الاعلامية للعملية الانتخابية في المكتب الوطني

ومكاتب المحافظات واعتماد الوكلاء والمراقبين واستلام قوائم المرشحين والقيام بنشاطات التوعية الانتخابية.

المادة ١٧٠- أولاً: يدير مكاتب المحافظات الانتخابية موظف بدرجة مدير حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل في الاختصاصات المناسبة وبخبرة لاتقل عن (١٠) عشر سنوات ويكون مسؤولاً عن ادارة الانتخابات في المحافظة امام مجلس المفوضين ورئيس الادارة الانتخابية.

ثانياً: ترتبط مكاتب المحافظات الانتخابية ومكاتب الاقليم بالإدارة الانتخابية.

(الفصل الخامس)

الشكاوى

المادة ١٨٠- أولاً: يتمتع مجلس المفوضين بسلطة البت في الشكاوى المقدمة اليه، ويحيل مجلس المفوضين القضايا الجزائية الى السلطات المختصة ان وجد دليلاً على سوء تصرف يتعلق بنزاهة العملية الانتخابية.

ثانياً: يملك المجلس السلطة الحصرية لحل النزاعات الناجمة عن إعداد وتنفيذ الانتخابات الوطنية وعلى مستوى إقليم او على مستوى المحافظات ويجوز له ان يفوض الصلاحية للإدارة الانتخابية لحل المنازعات لحظة وقوعها.

المادة ١٩٠- أولاً: يشكل مجلس القضاء الاعلى هيئة قضائية للانتخابات تتألف من ثلاثة قضاة غير متفرغين لا يقل صنف اي منهم عن الصنف الاول للنظر في الطعون المحالة اليها من مجلس المفوضين أو المقدمة من المتضرر من قرارات المجلس مباشرة الى الهيئة القضائية.

ثانياً: لا يجوز الطعن بقرارات مجلس المفوضين الا امام الهيئة القضائية للانتخابات في الأمور المتعلقة في العملية الانتخابية حصراً.

ثالثاً: تعد قرارات الهيئة القضائية للانتخابات باتة.

المادة ٢٠- أولاً: للحزب السياسي أو المرشح الطعن بقرار مجلس المفوضين خلال(٣) ثلاثة ايام تبدأ من اليوم التالي للنشره، ويقدم طلب الطعن الى المكتب الوطني أو أي مكتب انتخابي للمفوضية أو بصورة مباشرة الى الهيئة القضائية.

ثانياً: يتولى مجلس المفوضين الإجابة على طلبات الهيئة القضائية للانتخابات واستفساراتها بشأن الطعون خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ ورودها اليها.

ثالثاً: تبت الهيئة القضائية للانتخابات في الطعن المقدم خلال مدة لا تزيد على (١٠) عشرة أيام عمل من تاريخ اجابة مجلس المفوضين على الطعن.

(الفصل السادس)
الاحكام الختامية

المادة ٢١- للمفوضية الاستعانة بخبراء من مكتب المساعدة الانتخابي التابع للأمم المتحدة في مراحل الاعداد والتحضير واجراء الانتخابات والاستفتاءات.

المادة ٢٢- للمفوضية موازنة سنوية مستقلة يتم اعدادها وفقا للأسس والقواعد تقترح من الإدارة الانتخابية ويصادق عليها مجلس المفوضين ويقدمها مجلس الوزراء ضمن الموازنة العامة الاتحادية للدولة وتخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

المادة ٢٣- تتولى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تعيين منسوبيها كافة وفقاً لقانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ والتعليمات النافذة بهذا الشأن وتعديلاته أو أي قانون يحل محله .

المادة ٢٤- يدعو رئيس مجلس القضاء الاعلى الجهات المرشحة المذكورة في المادة (٣) لتقديم اسماء المرشحين فور المصادقة على هذا القانون لاغراض الدورة الاولى.

المادة ٢٥- أولاً: يلغى قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.

ثانياً: يحال اعضاء مجلس المفوضين الحاليون الى التقاعد اسوة باقرانهم من المفوضين السابقين استثناءً من احكام قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ المعدل او تنسيبهم في مؤسسات الدولة بما يتلاءم مع مهامهم ودرجاتهم الوظيفية الاخيرة .

ثالثاً: ينقل المدراء العامون الحاليون (المثبتون والمكلفون) بدرجتهم وتخصيصهم المالي (مدير عام) خارج ملاك المفوضية الى مؤسسات الدولة ويحال من يرغب منهم الى التقاعد استثناءً من احكام قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ المعدل.

رابعاً: ينقل معاونو المدراء العامين في المفوضية الحالية مع الدرجة والتخصيص المالي الى مؤسسات الدولة او احالة من يرغب منهم الى التقاعد استثناءً من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ المعدل ويعفى رؤساء الاقسام ومدراء الشعب الحاليون من مناصبهم.

المادة -٢٦- لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة -٢٧- يعين المدراء العامون بموجب هذا القانون في المفوضية من خارج كوادر المفوضية الحالية.

المادة -٢٨- ينفذ هذا القانون من تاريخ قراره في مجلس النواب وينشر في الجريدة الرسمية.

برهم صالح
رئيس الجمهوريـــــة

الأسباب الموجبة

بغية إجراء انتخابات حرّة نزيهة يطمئن لنتائجها الناخب، وضماناً لشفافية أكبر وانسجاماً مع التوجهات الإصلاحية التي طالب بها الشعب،

شرّع هذا القانون.

جهة الإصدار: الرئيس العراقي، برهم صالح.

المصدر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 4569، ص 1-11، 2019/12/30، شوهد في 2020/8/10، في: https://bit.ly/2XYXhv9